

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٧٨٢**

الخميس، ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون/السيد غينغ شوانغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميريس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد ترومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للقواعد الإجرائية المؤقتة والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام؛ والسيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ والسيد رشيد الخالدي، أستاذ الدراسات العربية في جامعة كولومبيا.

سيشارك السيد فينسلاند والسيد لازاريني والسيد الخالدي في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (*تكلم بالإنكليزية*): إنني إذ أقدم إحاطتي إلى مجلس الأمن اليوم فإن وقف الأعمال العدائية مستمر بين المقاتلين الفلسطينيين في غزة وإسرائيل بعد ١١ يوما من أشد الأعمال العدائية وطأة التي شهدناها منذ سنوات. إنني أرحب بهذا الاتفاق لأنه يضع حدا للتصعيد العنيف ويسمح لنا بتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا للسكان في غزة.

أود في البداية أن أشكر مجلس الأمن على الدعم الذي أعرب عنه لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تهدئة الحالة وتلبية الاحتياجات العاجلة والاستجابة في أعقاب هذه الأعمال. كما أود أن أشيد بالدور الحاسم لمصر والولايات المتحدة، وما قامت به قطر، والتي جميعها أدت، وبتواصل وثيق مع الأمم المتحدة، دورا أساسيا في إنهاء هذه الجولة الأخيرة من العنف.

وتقوم الأمم المتحدة بتنسيق إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى سكان غزة، وأسلط الضوء على النداء العاجل الإنساني الذي أُطلق اليوم لجمع ٩٥ مليون دولار. في الوقت نفسه، ما زلنا نركز على الخطوات السياسية الهامة اللازمة لتعزيز وقف الأعمال العدائية الذي بدأ في ٢١ أيار/مايو.

لقد أوضحت تلك الأحداث الأخيرة مرة أخرى تكاليف الصراع الدائم وفقدان الأمل. إن التحديات في غزة – مثل الصراع ككل – تتطلب حلولا سياسية. ومع تطلعنا إلى المستقبل، لا يمكن لنهجنا أن يبقى كالمعتاد، ولا يمكننا أن نكرر أخطاء الماضي.

ونظرا لضخامة الحجم، سأركز إحاطة اليوم على التصعيد الأخير وعواقبه. وسيتناول التقرير القادم للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) التطورات الأوسع نطاقا على أرض الواقع.

إن التصعيد الذي اجتاح غزة والضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والمدن في جميع أنحاء إسرائيل قد أدى إلى معاناة ودمار رهيبين وأزهق أرواح عدد كبير جدا من المدنيين. أتقدم بالتعازي لكل من فقدوا أحباءهم أو تضرروا من القتال.

لقد انتشرت الأعمال العدائية وسط تصاعد التوترات في القدس الشرقية المحتلة. فلقد احتدمت الاحتجاجات الطويلة

الأمد إزاء احتمال إجلاء السلطات الإسرائيلية لعدة أسر فلسطينية في حي الشيخ جراح. وفي موازاة ذلك، تصاعدت التوترات بشكل حاد بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية والمدنيين في المدينة القديمة وحولها، بما في ذلك جميع الأماكن المقدسة، خلال شهر رمضان، مما أدى إلى اشتباكات ومئات الاعتقالات والإصابات.

وترافق مع العنف وفاقمه تصريحات تحريضية وتحريض، بما في ذلك التهديدات العنيفة التي أطلقها قادة كبار في حماس والهتافات العنصرية التي رددها متطرفون إسرائيليون أثناء مسيرات بالقرب من البلدة القديمة والزيارات الاستفزازية التي قام بها أعضاء إسرائيليون يمينيون متطرفون في الكنيست ومؤيدوهم إلى حي الشيخ جراح.

وفي ١٠ أيار/مايو، ووسط وجود مكثف لقوات الأمن الإسرائيلية قبل مسيرة يوم القدس التي نظمتها إسرائيل، اشتبك آلاف الفلسطينيين مع الشرطة في البلدة القديمة في القدس وفي محيطها. وأفادت أنباء بأن قوات الأمن الإسرائيلية أطلقت النار على أكثر من ٦٥٠ فلسطينيا وأصابتهم بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط وغير ذلك من وسائل مكافحة الشغب. وأصيب ٣٢ من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية بجروح.

وعلى الرغم من أن السلطات الإسرائيلية اتخذت خطوات للحد من التوترات – بما في ذلك عن طريق تغيير مسار المسيرة وتأجيل جلسة المحكمة العليا بشأن عمليات طرد سكان حي الشيخ جراح ومنع زيارات اليهود إلى الأماكن المقدسة – استمر العنف والتواجد الأمني المكثف. وفي اليوم نفسه، أطلقت حماس سبعة صواريخ باتجاه القدس، مما تسبب في بعض الأضرار في الممتلكات وأدى إلى تصعيد الأعمال العدائية.

وخلال الفترة من ١٠ إلى ٢١ أيار/مايو، وفي أثناء الأعمال العدائية التي تلت ذلك بين إسرائيل والجماعات المسلحة في غزة، قتل ٢٥٣ فلسطينيا، من بينهم ٦٦ طفلا على الأقل و ٣٨ امرأة وثلاثة أشخاص من ذوي الإعاقة، في غارات جوية وقصف من جانب إسرائيل. وكان ١٢٦ على الأقل منهم من المدنيين. وقتل أيضا صحفي واحد. وفي بعض الحالات، قتلت أسر بأكملها، بما في ذلك النساء والأطفال والرضع، في منازلهم.

وخلال الفترة نفسها، قتل تسعة إسرائيليين، من بينهم طفلان وخمس نساء، وثلاثة مواطنين أجانب بالصواريخ وقذائف الهاون التي أطلقتها حماس وغيرها من المقاتلين في غزة بشكل عشوائي وقُتل جندي بصاروخ مضاد للدبابات أطلق بالقرب من السياج الحدودي لغزة.

وأطلقت حماس ومقاتلون آخرون أكثر من ٤ ٠٠٠ صاروخ من غزة بكثافة ونطاق لم يسبق لهما مثيل. واعترض نظام القبة الحديدية عددا كبيرا من هذه الصواريخ وسقطت أخرى داخل غزة. وفي إسرائيل، أُبلغ عن وقوع إصابات مباشرة في مواقع متعددة، مما ألحق أضرارا بالممتلكات السكنية والتجارية، فضلا عن المدارس والبنية التحتية للطاقة، بما في ذلك خطوط الكهرباء التي تزود غزة. وأصيب مئات الإسرائيليين في هذه الهجمات.

وفي غزة، شن جيش الدفاع الإسرائيلي أكثر من ١ ٥٠٠ غارة جوية على ما وصفها بأهداف لمقاتلين تابعين لحماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. ومع ذلك، لحقت أضرار كبيرة بالمنازل والهياكل الأساسية المدنية. وخلال الأعمال العدائية، أفادت الأمم المتحدة وشركاؤها بأنه لحقت أضرار كاملة أو جزئية بما لا يقل عن ٥٧ مدرسة و ٩ مستشفيات و ١٩ مركزا للرعاية الصحية الأولية. وأشارت التقارير الأولية خلال الأعمال العدائية إلى أن ما لا يقل عن ٢٥٨ مبنى، بما في ذلك أربعة أبراج شاهقة –كان أحدها يضم مكاتب وسائط إعلام دولية – قد تضرر أو دُمر. وهذا يُترجم إلى ما يقرب من ٢ ٠٠٠ وحدة سكنية وتجارية. وتجري الأمم المتحدة وشركاؤها حاليا تقييما سريعا للأضرار والاحتياجات لفهم النطاق الكامل للدمار والاحتياجات على أرض الواقع.

ووفقا لوزارة الصحة في غزة، أصيب ٩٤٨ ١ فلسطينيا في هذه الضربات وشُرد أكثر من ٠٠٠ ١١٢ شخص، لجأ نحو ٠٠٠ ٧٧ منهم إلى قرابة ٦٠ مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، حيث كانت فرص حصولهم على المياه محدودة ودون أن تتوفر لهم تقريبا أي رعاية صحية أو مواد غذائية. وعادت الغالبية العظمى إلى ديارهم، ولكن لا يزال ما يقرب من ٠٠٠ ٩ شخص نازحين، حيث دُمرت منازلهم أو باتت غير صالحة للسكن.

إن أعمال العنف التي شهدناها وعواقبها المأساوية غير مقبولة. ولا ينبغي أبدا أن يكون المدنيون هدفا للعنف. وعلى وجه الخصوص، يجب ألا يتعرض الأطفال للأذى أبدا. ويجب أن يكون الصحفيون قادرين على أداء عملهم دون خوف من التعرض للاعتداء أو المضايقة.

وطوال الأعمال العدائية، عملت الأمم المتحدة بلا كلل مع جميع الأطراف لاستعادة الهدوء، بما في ذلك من خلال نداءات وجهها الأمين العام إلى إسرائيل والجماعات المسلحة الفلسطينية لاتخاذ خطوات فورية وحاسمة لتهدئة الوضع ومنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح. واجتمع مجلس الأمن أربع مرات لمناقشة سبل إنهاء الأعمال العدائية وعقدت الجمعية العامة مناقشة خاصة بشأن الأزمة (انظر A/75/PV.70). وقد وفر الاهتمام المستمر من قبل المجتمع الدولي زخما بالغ الأهمية لجهود وقف إطلاق النار في لحظات حاسمة.

وفي ٢٠ أيار/مايو، أعلنت إسرائيل وحماس أنهما اتفقتا على وقف الأعمال العدائية، وهو ما دخل حيز النفاذ في الساعات الأولى من صباح يوم ٢١ أيار/مايو. وقد صمد الاتفاق منذ ذلك الحين، ولم يُبلغ عن إطلاق المزيد من الصواريخ أو شن غارات جوية أخرى.

وكان الأثر الإنساني للقتال على غزة مدمرا، مما زاد من تفاقم الوضع المتردي أصلا. واقتصر وصول المساعدات الإنسانية على خمس شاحنات وقود فقط لمنشآت الأونروا، والتي دخلت من خلال معبر كرم أبو سالم في ١٨ أيار/مايو. وبسبب الصواريخ التي أُطلقت من غزة، لم تتمكن غالبية الإمدادات الإنسانية التي كان مخططا لها في ذلك اليوم من العبور.

وعقب وقف الأعمال العدائية، سُمح في ٢١ أيار/مايو بدخول ٤٠ شاحنة محملة بالإمدادات الإنسانية. وفي ٢٥ أيار/مايو، أعلنت إسرائيل عن فتح المعابر لبعض السلع الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك شحنة تضم أكثر من ٠٠٠ ٤٦ ألف لقاح مرسلة من مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي. ومن الأهمية بمكان وضع جدول زمني يمكن التنبؤ به لدخول جميع المواد الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني في كلا المعبرين. وبالإضافة إلى ذلك، فتحت إسرائيل مجددا منطقة الصيد لمسافة ستة أميال بحرية قبالة ساحل غزة في ٢٥ أيار/مايو، بعد أن كانت قد أغلقتها تماما خلال الأعمال العدائية.

وبدأ إصلاح بعض هياكل الصرف الصحي والمياه الأساسية التي لحقت بها أضرار. وتمنع إسرائيل دخول الوقود الذي تشتريه الأمم المتحدة لمحطة توليد الكهرباء في غزة منذ ١٠ أيار/مايو. وأفادت سلطات غزة بأن الوقود الذي تم شراؤه من مصر قد استُخدم لضمان استمرار عمل المحطة، وإن كان بقدرة منخفضة، مما أدى إلى توفير ما متوسطه خمس ساعات من الكهرباء يوميا. ومحطة توليد الكهرباء في غزة هي المصدر الوحيد لإمدادات الكهرباء على نطاق واسع داخل غزة، وهي بالغة الأهمية لضمان إمكانية تشغيل المستشفيات والعيادات الصحية ومرافق المياه والصرف الصحي.

ومن المرجح أن نظام الرعاية الصحية، الذي يثقل كاهله بالفعل نقص الأدوية المزمن وعدم كفاية المعدات وجائحة مرض فيروس كورونا، لن يكون قادرا على تلبية احتياجات المصابين أثناء أعمال العنف.

وبدافع من الأحداث التي وقعت في غزة والقدس الشرقية، سُجلت زيادة حادة أيضا في عدد الاشتباكات بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين وفي العنف المتصل بالمستوطنين والهجمات الفلسطينية على الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة، فضلا عن زيادة واضحة في استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للذخيرة الحية ضد الفلسطينيين المشاركين في مظاهرات.

وأكرر التأكيد على وجوب محاسبة جميع مرتكبي العنف. ويجب على القوات الإسرائيلية أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وألا تستخدم القوة الفتاكة إلا عندما يكون استخدامها أمرا لا بد منه لحماية الأرواح.

ولا تزال عمليات الإخلاء المحتملة في القدس الشرقية المحتلة تشكل أيضا مصدر قلق كبير. وفي ٩ أيار/مايو، أجلت المحكمة العليا مؤقتا طرد عدة أسر من حي الشيخ جراح إلى حين عقد جلسة للنظر في الطعن المقدم من هذه الأسر. ومع ذلك، فإنهم وكثيرين غيرهم من سكان الشيخ جراح وحي سلوان يواجهون خطر التشرّد، حيث تنظر المحاكم الإسرائيلية حاليا في قضايا لطردهم رفعتها منظمات ممثلة للمستوطنين.

وأعيد تأكيد أن جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي وأحث إسرائيل على وقف عمليات هدم الممتلكات الفلسطينية ومصادرتها، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وعلى السماح للفلسطينيين في المنطقة جيم والقدس الشرقية بتطوير مجتمعاتهم المحلية.

وقد ترددت أصداء العنف في غزة في الجوار المباشر، ولا سيما في لبنان. ورصدت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، منذ إحاطتي الأخيرة في ١٦ أيار/مايو (انظر S/2021/480)، إطلاق عدة صواريخ من جنوب لبنان باتجاه إسرائيل يومي ١٧ و ١٩ أيار/مايو، ضرب أحدها شرق حيفا. وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي قذائف مدفعية ردا على ذلك، ضربت شمال الخط الأزرق. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار. وبالإضافة إلى ذلك، نُظم عدد من المظاهرات في جميع أنحاء لبنان للتعبير عن التضامن مع الفلسطينيين. وفي ٢٣ أيار/مايو، تجمع أكثر من ٩٠٠ متظاهر في مظاهرات في جنوب لبنان، بما في ذلك بالقرب من الخط الأزرق. وفي منطقة شبعا، عبر عدة أفراد لفترة وجيزة جنوب الخط الأزرق ووضعوا أعلاما على السياج التقني الإسرائيلي. وتواصلت القوة المؤقتة ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، طوال هذه الفترة، مع الأطراف لنزع فتيل التوترات. وكتدبير وقائي، حافظت القوة المؤقتة، بالتنسيق مع القوات المسلحة اللبنانية، على وجود قوي على طول الخط الأزرق وظلت على اتصال وثيق مع كلا الطرفين.

إن هذه ليست المرة الأولى التي نشهد فيها نهاية حرب في غزة. وفي كل مرة، يكون المدنيون هم الذين يخسرون أكثر من غيرهم. وتمتد الخسارة والصدمة إلى ما هو أبعد من فترة الأعمال العدائية. إن إنهاء العنف واتخاذ خطوات فورية لمعالجة العواقب الإنسانية من الأولويات الحاسمة، ولكن لا يمكننا أن نتوقف عند هذا الحد. وينبغي أن يكون هذا الواقع – وتجنب تكرار الأعمال العدائية – نقطة الانطلاق بالنسبة لنا جميعا فيما نتطلع إلى إيجاد حلول مستدامة وطويلة الأجل لهذا النزاع.

وأكرر مناشدة الأمين العام للمجتمع الدولي من أجل العمل مع الأمم المتحدة لوضع حزمة دعم متكاملة وقوية من أجل انتعاش سريع وعملية إعادة بناء مستدامة تدعم الشعب الفلسطيني وتعزز مؤسساته. وإنني ملتزم بضمان أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها. ويجب أن نتجنب النزوع إلى الإصلاحات القصيرة الأجل وأن نركز بدلا من ذلك على كيفية العمل لحل المأزق في غزة والانقسام الفلسطيني، اللذين ما زالا دون حل منذ أكثر من ١٤ عاما ويتطلبان حلولا سياسية حقيقية.

إن الوحدة الوطنية الفلسطينية وعودة حكومة فلسطينية شرعية إلى غزة أمران ضروريان لضمان الاستدامة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نوجد أفقا سياسيا يسمح للطرفين بالعودة إلى

مسار المفاوضات المجدية. وتحقيقا لتلك الغاية، فإنني أواصل الاتصال الوثيق مع المبعوثين في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والشركاء العرب والدوليين الرئيسيين والقادة الإسرائيليين والفلسطينيين.

وبعد عقود من النزاع، فإن عدم وجود ضوء في نهاية النفق، بعبارة المثل الشهير – أي عدم وجود أفق سياسي – هو الذي يقتل الأمل ويوفر حيزا لمن لا يهتمون بالسلام المستدام. ولا يمكننا أن نأمل في وضع حد نهائي لدورات العنف المكلفة والتي لا معنى لها هذه إلا من خلال مفاوضات تنهي الاحتلال وتقود إلى حل قابل للتطبيق يقوم على وجود دولتين على أساس جميع القرارات ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات المشتركة، على أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لازاريني.

السيد لازاريني (*تكلم بالإنكليزية*) أود أن أعرب عن خالص تقديري على هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن اليوم. إنني أخاطب المجلس من مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في القدس الشرقية، على بعد بضع مئات من الأمتار من حي الشيخ جراح، حيث تواجه ثماني عائلات فلسطينية لاجئة خطر الإخلاء القسري من منازلها.

كما أخاطب مجلس الأمن بعد أن أمضيت جزءا من الأسبوع في غزة أستمع إلى قصص لا حصر لها عن خسائر السكان المأساوية لأحبائهم. فبعد ١١ يوما من الغارات الجوية التي شنتها القوات العسكرية الإسرائيلية والهجمات الصاروخية التي شنتها الجماعات المسلحة الفلسطينية، قتل أكثر من ٢٥٠ شخصا في غزة، من بينهم ٦٦ طفلا، يدرس ١٩ منهم في مدارس الأونروا. وفي إسرائيل، قتل ١٢ شخصا، من بينهم طفلان. إن جميع الخسائر في أرواح المدنيين الأبرياء غير مقبولة. وأتقدم بخالص التعازي لمن فقدوا أحباءهم. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب الآلاف غيرهم بجروح. وهذه ليست مجرد إحصاءات؛ إنهم مدنيون أزهقت أرواحهم وسلبت أحلامهم.

وأود أن أتوقف لحظة لأعرب عن تقديري لزملائي في الأونروا في غزة، الذين كانوا – تحت قيادة المدير ماتياس شمالي – في الخط الأمامي لحماية السكان ومساعدتهم. لقد تغلبوا، في كل صباح، على الخوف المسيطر عليهم وقاموا بالرحلة الخطرة إلى مراكزنا الصحية ومدارسنا، التي تحولت إلى ملاجئ، من أجل مساعدة المحتاجين. وكانوا يذهبون إلى العمل دون أن يعرفوا ما إذا كانت أسرهم ستظل على قيد الحياة في نهاية اليوم. وظل عاملونا في مجالي الصحة والصرف الصحي وأخصائيونا الاجتماعيون ومهندسونا يعملون بلا هوادة لمدة ١١ يوما في ما وصفوه لي ب ”الجحيم على الأرض“ – جحيم، لأنه على مدى ١١ يوما لم تكن هناك فترة توقف في القتال ولا هدنة لأغراض إنسانية، تسمح بتقديم المساعدة الطبية الطارئة للجرحى، ولا إغاثة للنازحين، ولا قدرة ببساطة على الحصول على الغذاء من دون التعرض لخطر الوجود في المكان الخطأ في التوقيت الخطأ. لقد كان جحيما بالنسبة ل ٧٠ ٠٠٠ شخص لجأوا إلى مدارسنا لأن العيش تحت الحصار لم يترك لهم مكانا آخر لطلب الحماية. كان جحيما بسبب شدة الضربات الجوية التي لا هوادة فيها على المناطق المكتظة بالسكان في قلب غزة.

وقد وصف كل من قابلتهم تقريبا شعورا بالرعب والصدمة. والتقيت بآباء ظلوا يسألون أنفسهم كل ليلة عما إذا كانوا سيجعلون أطفالهم ينامون بالقرب منهم أم سيفرقونهم في جميع أنحاء المنزل. وهل يجب أن يموتوا جميعا معا أم يجب أن يحاولوا إنقاذ البعض عن طريق توزيعهم؟ ووصفت زميلة لنا في الأونروا كيف كانت تناقش خطط العشاء مع شقيقتها في اليوم الأخير

من شهر رمضان. وبعد ساعة، قُتلت الأخت وابنتها في غارة جوية. وكان من المقرر أن يتم حفل زفاف الابنة في الأسبوع التالي.

والتقيت برجل من عائلة أبو حطب فقد ١٠ من ذويه، بمن فيهم زوجته وأطفاله الأربعة، عندما انهار منزله. وكان قد خرج لشراء الطعام وعاد ليرى عالمه كله محطما. وما زال يتساءل، بعد أيام من الواقعة، عما حدث ولماذا توقف طفله الوحيد الذي نجا عن الكلام. لم تكن لدي إجابة على أسئلته.

إن النزاع الأخير هو أول نزاع من نوعه منذ ١٤ عاما. وكل نزاع يدمر حياة الناس والمباني والبنية التحتية الأساسية ويعود بغزة للوراء لسنوات عديدة. وتحدث هذه النزاعات على خلفية حصار مستمر يشل الاقتصاد منذ ١٤ عاما وأدى إلى ارتفاع حاد في معدلات البطالة وهبط بنظام الرعاية الصحية في غزة إلى الهاوية، مما يقوض قدرته الحالية على التصدي للطفرة في جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتلبية احتياجات المصابين.

وتحولت دوائر العمل الإنساني الدولية الآن من طريقة العمل الخاصة بحالات الطوارئ إلى تقييم مجمل الأضرار التي لحقت بالمنازل والهياكل الأساسية، والأهم من ذلك، الأرواح البشرية. ويساورني قلق بالغ إزاء الصدمة والأثر النفسي الاجتماعي الذي ألحقته الغارات الجوية والهجمات الصاروخية التي لا هوادة فيها بالمدنيين، ولا سيما الأطفال. وكذلك يساورني قلق إزاء الموجة الجديدة من الإصابات بفيروس كوفيد-١٩ بين السكان في غزة، حيث أصبح الحصول على اللقاح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

والتقيت في الأسبوع الماضي ببعض أفراد عائلات الشيخ جراح في القدس الشرقية. وشاطرنا محمد الكرد شعوره بالظلم والخوف - الظلم لأن عائلته تواجه تشريدا قسريا ثانيا والخوف من المضايقات المتعمدة ممن يرغبون في طرده من منزل طفولته. وفي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، يعيش آلاف الأشخاص مثل محمد في خوف، منتظرين صدور أوامر إخلاء وهدم لمنازلهم وممتلكاتهم.

وخلال التصعيد في غزة، لم يول الجمهور اهتماما كافيا للحالة الخطيرة المتعلقة بالحماية في الضفة الغربية، مما أثر على فلسطين واللاجئين والمدنيين على حد سواء. وقد شهدنا زيادة كبيرة في عمليات التوغل وعمليات التفتيش والاعتقال التي قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية، وعنف المستوطنين. ومما يثير القلق بوجه خاص الاستخدام الكثيف للذخيرة الحية أثناء المظاهرات التي كان اللاجئون الفلسطينيون من بين الجرحى والقتلى فيها.

ويساورني القلق أيضا إزاء احتمال الإفراط في استخدام الأسلحة غير الفتاكة وإساءة استخدامها، مثل الغاز المسيل للدموع، في الأزقة الضيقة لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين وحولها. فالتعرض المتكرر لهذه الأسلحة قد يوجد تحديات صحية ناجمة عن تسرب الغاز المسيل للدموع إلى المنازل والتصاقه بالملابس.

وينتشر اليأس في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين خارج الأرض الفلسطينية المحتلة. واليأس وفقدان الأمل يشكلان مزيجا خطيرا في منطقة شديدة التقلب، لا سيما بالنسبة للشباب، الذين يشعرون بأنهم محرومون ومحاصرون على نحو متزايد.

وفي لبنان، يعيش جميع سكان المخيمات تقريبا تحت خط الفقر. وخلال زيارتي الأخيرة رأيت اليأس يتزايد. لقد التقيت بشاب فلسطيني قال إنه يتساءل باستمرار عما إذا كان سيموت بسبب كوفيد-١٩ أو جوعا أو وهو يحاول عبور البحر الأبيض المتوسط على متن قارب مطاطي.

وخلال زيارتي الأخيرة إلى سورية، رأيت أطفالا بالزي المدرسي يخرجون من تحت الأنقاض في مخيم اليرموك ثم يقفزون لركوب حافلة تابعة للأونروا. وقد اضطرت أسرهم للعيش وسط الحطام لأنهم لم يعودوا قادرين على دفع الإيجار.

وفي الأردن، وعلى الرغم من الاستقرار النسبي، وجهت الجائحة ضربة قوية للاقتصاد. ومرة أخرى، فإن أكثر الفئات ضعفا – اللاجئون الفلسطينيون، ولا سيما أولئك الذين فروا من سورية – هم الأكثر تضررا.

وإلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع، بما في ذلك إيجاد حل عادل ودائم لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، فم من سبيل عدا دعم الأونروا يمكنه أن يضفي على حياة اللاجئين بعض أوجه الشعور بالحياة الطبيعية. وهذا الشعور يمكن أن يسهم في السعي إلى السلام والاستقرار.

ولكن بدعم الأونروا، يمكن للاجئين الفلسطينيين الشباب، الفتيات والفتيان على حد سواء، أن يحققوا أقصى ما يصبون إليه بفضل التعليم الجيد.

إن لؤي البسيوني، أحد مهندسي الطائرة العمودية الأمريكية التي ذهبت إلى المريخ، طالب سابق في مدرسة تابعة للأونروا في بيت حانون في غزة. لقد ذهب من غزة إلى وكالة ناسا. هذا هو مدى ما يمكن أن يحققه طلابنا عندما يتم تمكينهم. فعلى غرار أقرانهم في أماكن أخرى، لديهم إمكانات غير محدودة.

ودعم الأونروا يتطلب تمويلا كافيا ويمكن التنبؤ به للتخطيط الخدمات وتقديمها على نحو ملائم. وهذا واحد من أكثر الاستثمارات فعالية من حيث التكلفة التي يمكن للدول الأعضاء القيام بها. فهو استثمار في البشر وفي التنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين. وهو استثمار في قيم ومبادئ الأمم المتحدة.

إن تربيتنا، القائمة على قيم الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتسامح، تعزز الشعور بالهدف. وفي هذا العام وحده، نوهت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي والمجلس الثقافي البريطاني بتميز التعليم الذي توفره الأونروا.

والتعليم الذي نوفره هو ترياق لانتشار العنف والكراهية والتعصب على نطاق واسع في المنطقة. وإضعاف الأونروا لن يؤدي إلا إلى تأجيج الانقسام القائم. وأطلب من الدول الأعضاء أن تقف إلى جانب الوكالة وأن تدعمها في مواجهة الهجمات السياسية المتكررة التي تسعى إلى تقويض دورها وولايتها.

فالأونروا وكالة تدافع عن حقوق اللاجئين وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. والذين يعتقدون أنه، بتقويض سمعة شرعية الوكالة، يمكنهم بطريقة أو بأخرى محو قضية اللاجئين الفلسطينيين، يخادعون أنفسهم. إن محو التاريخ أو تجاهله ليس عملا من أعمال التمييز فحسب، بل إن هذا المحو يستند أيضا إلى معلومات مضللة وإلى إنكار حقائق ثابتة. ويستمد اللاجئون الفلسطينيون وضعهم وحقوقهم من القانون الدولي، وهو القانون نفسه الذي يسعى إلى تعزيز السلام والمساواة. ومن خلال السعي لإضعاف الأونروا، فإن الذين يهاجمونها لا يقومون سوى بإضعاف آفاق السلام.

لقد كان الأسبوع الماضي تذكيرا صارخا بأن الحرب والعنف مستمران في غياب جهود حقيقية وشاملة تهدف إلى حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وتعليق المسار السياسي من خلال احتواء النزاع ينبغي ألا يكون خيارا بعد الآن.

وفي الختام، أود أن أشاطر أعضاء المجلس التوصيات التالية للنظر فيها. أولا – وقد استمعنا إلى ذلك من المنسق الخاص – نحن بحاجة إلى كسر النهج السيزيفي إزاء الاستجابة لما بعد النزاع في غزة، وهي استجابة تقتصر على المساعدة الإنسانية والمساعدة لتحقيق الانتعاش، ولن تحول دون الجولة المقبلة من النزاع. وينبغي أن تقترن مرحلة الانتعاش بمسار سياسي حقيقي يهدف إلى رفع الحصار عن الناس والسلع والتجارة، تمشيا مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

ثانيا، أكرر دعوة المنسق الخاص إلى محاسبة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي من جميع الأطراف وتقديمهم بسرعة إلى العدالة.

ثالثا، لمنع زيادة تصعيد التوترات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، ينبغي إنهاء عمليات الإخلاء القسري والهدم الإداري المخالفة للقانون الدولي.

رابعا، ينبغي تمويل الجهود الإنسانية وجهود التعمير تمويلا كاملا، كما ينبغي دعم الجهود الرامية إلى زيادة توافر لقاحات كوفيد-١٩.

وفي الختام، لما من أحد يريد أن يبقى لاجئا لمدة سبعة عقود. فكل لاجئ فلسطيني أقابله يريد حياة طبيعية، بما في ذلك الحق في العيش دون خوف ودون تمييز. فمن حقهم، شأنهم شأن جميع الناس، أن يتمتعوا بحق متساو في التمتع بحقوقهم الإنسانية وفقا للقانون الدولي، مما يعني أن الأطفال يمكنهم اللعب والذهاب إلى المدرسة، ويمكن للوالدين حماية أطفالهم ورعايتهم، ويمكن للشباب أن يحلموا. وهذا يعني أيضا العيش في سلام، دون خوف من النزاع المقبل. ويجب علينا معا أن نضمن بقاء الشعور بالحياة الطبيعية والاستقرار في حياة اللاجئين الفلسطينيين من خلال دعم الأونروا .

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد لازاريني على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد الخالدي.

السيد الخالدي (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن عميق امتناني لمجلس الأمن وللرئاسة الصينية على إتاحة هذه الفرصة لي لأوافي المجلس بمعلومات، لا سيما في ما قد يكون لحظة جديدة في تطور قضية فلسطين.

إن جميع الفلسطينيين أينما كانوا – في القدس الشرقية العربية المحتلة، حيث بدأت الجولة الأخيرة من العنف قبل بضعة أسابيع، وفي الضفة الغربية المحتلة، وفي غزة المحاصرة، وداخل إسرائيل، وفي الشتات الفلسطيني الواسع – استجابوا لأحداث الأسابيع القليلة الماضية بدرجة غير مسبوقة من الوحدة. وقد أثارت هذه الأحداث، وإظهار الوحدة على هذا النحو، اعترافا عالميا بالحقائق السائدة في الميدان – حقائق التمييز المنهجي والقمع والاستعمار الاستيطاني – التي لم يعد من الممكن تجاهلها وإخفاؤها بعبارات مبتذلة لا معنى لها. واستجاب الشباب وأصحاب الضمائر الحية في جميع أنحاء العالم للصور التي ظهرت من أجزاء مختلفة من فلسطين، والتي انتشرت بشكل خاص من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن أيضا في وسائط الإعلام الرئيسية. وبدأ الخطاب العام في التحول نتيجة لذلك.

في ٩ حزيران/يونيه ١٩٦٧، في ذروة حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧، عندما كنت طالبا جامعيا، جلست في معرض الزوار في هذه القاعة ذاتها التي يجتمع فيها المجلس أشاهد عضوا من الأعضاء الدائمين وهو يضمن الإفلات من العقاب الذي سمح لدولة عضو بتجاهل قرارات مجلس الأمن لوقف إطلاق النار وبمواصلة هجومها العسكري لمدة ٢٤ ساعة أخرى. لقد أدى هذا العمل قبل ما يقرب من ٥٤ عاما إلى تفاقم المشاكل التي لا يزال هذا الجهاز يواجهها. وقد تكرر النمط نفسه المتمثل في كفالة الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن مرارا وتكرارا منذ ذلك الحين، وكان آخرها خلال مداولات المجلس بشأن الأحداث التي وقعت في فلسطين في وقت سابق من هذا الشهر.

وكما يعلم جميع أعضاء المجلس، اتخذ مجلس الأمن منذ إنشاء الأمم المتحدة قرارات متعددة بشأن قضية فلسطين والنزاع العربي – الإسرائيلي، وهي مسائل استغرقت وقتاً أطول وتطلبت طاقة أكبر من أي مسألة عالمية أخرى. ومعظم تلك القرارات لم ينفذ أو يحترم. وفي الواقع، كانت حبراً على ورق. ومن المحزن أن أقول إن هذا الازدراء المنتظم لقرارات مجلس الأمن، الذي شجعه الإفلات من العقاب الذي وصفته، قد خلّف للمجلس والأمم المتحدة نفسها سمعة سيئة لها ما يبررها. والأخطر من ذلك أن هذا الإفلات من العقاب كان عقبة رئيسية أمام إحلال

السلام وتحقيق العدالة والأمن لجميع الذين يعيشون في فلسطين وإسرائيل.

ومع ذلك، لم يُطلب إلي أن أطلعكم على إخفاقات الماضي. وبدلاً من ذلك، آمل أن أقدم اقتراحات تستند إلى فهمي لتاريخ القضية، من أجل تعزيز جهود هذا الجهاز لتحقيق السلام والأمن الدائمين في فلسطين وإسرائيل في المستقبل.

ومن الواضح لي، وآمل أن يكون واضحاً لأعضاء المجلس، أنه مهما كانت الأسس الموضوعية للمسكنات الهامة العديدة قيد النظر حالياً، فإنها لن تؤدي في حد ذاتها إلى إيجاد حل دائم لمشاكل فلسطين وإسرائيل. وهي تشمل إعادة بناء الهياكل الأساسية المتدهورة في غزة دون كفالة أنها لن تُدمر للمرة الخامسة؛ والتشديد على نوعية حياة الفلسطينيين دون توفير أفق سياسي واضح وثابت؛ وأخيرا، القيام مرة أخرى بإطلاق عملية سلام غير مجدية، تنظمها أقوى الجهات الفاعلة لتجنب جميع المسائل الأساسية الصعبة التي تعتبر أساسية لتحقيق حل مستدام للقضية.

وأي جهد يبذل لإحلال السلام الحقيقي والأمن الدائم يجب أن يتصدى متأخراً لتلك المسائل الأساسية المؤلمة، التي تعود إلى الجهود الأولى التي بذلتها الجمعية العامة والمجلس لمعالجة قضية فلسطين في السنوات الأولى التي أعقبت إنشاء الأمم المتحدة.

ما هي تلك المسائل الأساسية؟ إنها سلب حقوق الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨؛ ومركز القدس؛ والاحتلال العسكري المؤقت المفترض الذي استمر منذ عام ١٩٦٧؛ وكفالة أن أي حل متوقع يستند إلى القانون الدولي وقرارات المجلس ولا يستند إلى فيما يصادف أنه ملائم لأقوى الجهات الفاعلة المعنية بالقضية.

أنا مؤرخ للشرق الأوسط ومراقب منذ فترة طويلة لأعمال مجلس الأمن، حيث عمل والدي لما يقرب من عقدين من الزمن كموظف في الأمانة العامة. وأفهم تماماً أن علاقات القوة تصنف ما هو ممكن وما هو مستحيل. وأتفهم تماماً مدى صعوبة جعل جداول الأعمال الوطنية تتزامن بحيث يصبح العمل الجماعي ممكناً.

ولكن، إذا كانت هناك لحظة لتجاوز تلك القيود وفي سبيل العمل الجماعي لمعالجة مصدر من مصادر المعاناة التي استمرت زهاء قرن، فهذا هي اللحظة. وقد أدت الاضطرابات التي وقعت مؤخراً في فلسطين وإسرائيل إلى زيادة حدة التناقضات وأيقاظ الضمائر، وأثارت مشاعر جديدة، بعضها قبيح. كما أنها وضعت حداً للأوهام المنشودة، مثل الوهم بأن لا أحد في العالم العربي أو العالم يهتم بفلسطين. إن مسيرات التضامن، والحراك الكبير الذي شهدته وسائل التواصل الاجتماعي، والطابع غير المسبوق للتغطية الإعلامية الرئيسية للأحداث التي وقعت مؤخراً، وموجة التضامن التي لم يسبق لها نظير مع الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم – كل تلك الظواهر مجتمعة تبيّن، مهما كان البعض يتمنى أنه لو لم يكن الأمر كذلك، أن فلسطين مهمة ولا يمكن تجاهلها. كما أنها تبين أن الفلسطينيين لن يتخلوا عن نضالهم من أجل إعمال حقوقهم غير القابلة للتصرف. وقد عادت مشكلة كان الكثيرون يأملون في اختفائها على مدى عقود إلى الظهور في شكل أكثر حدة وإثارة للقلق.

ولذلك فقد حان الوقت لأن نسمي الأشياء بمسمياتها، وأن نتخلى عن التكافؤ الزائف والقاسي الذي يتجاهل معدلات الإصابات من ٤ أو ١٠ أو ٢٠ مقابل إصابة واحدة، الأمر الذي يساوي بين القائم بالاحتلال والمُحتَلّ، ويضع دولة عظمى إقليمية مسلحة نووياً على قدم المساواة مع شعب لم يسمح له قط بالتمتع بتقرير المصير. وإذا ما استمر هذا التكافؤ الزائف، وإذا سمح لتوازن القوى المختل بين الشعبين بإملاء النتائج، فلن تكون هناك أبداً نهاية لإراقة الدماء والقمع هذين، وسيواصل مجلس الأمن إصدار قرارات فارغة وحبر على ورق لبقية القرن الحادي والعشرين، كما فعل طوال عقود عديدة.

كيف يمكن التغلب على الإفلات من العقاب الذي تمنحه القوة الهائلة لجانب واحد؟ في رأيي، ما هو مطلوب هو خطوات صغيرة وكبيرة. ويمكن أن تشمل الخطوات الصغيرة مطالبة هذا الجهاز على وجه السرعة، وليس الطلب إلى الدول التي تفرض الحصار بل المطالبة، تحت طائلة الجزاءات، بتحرير الاحتياجات الإنسانية والطبية والغذائية وغيرها من الاحتياجات الأساسية لشعب غزة من أغلال الاعتبارات السياسية القاسية ووضع حد للعقاب الجماعي لمليوني شخص. ومن المؤكد أن هذه الخطوة الصغيرة تأتي في إطار صلاحيات مجلس الأمن. وأعتقد أن الجميع يمكن أن يروا كيف يمكن أن يؤدي القيام بذلك إلى تحسين الحالة في فلسطين، وهو ما يتطلب عملاً قوياً.

وتشمل الخطوات الصغيرة عمل مجلس الأمن على المساعدة في توطيد وحدة الشعب الفلسطيني على أساس ديمقراطي – وهي وحدة عملت الدولة الاستعمارية على تقويضها بلا توقف. ويمكن أن يشمل ذلك إجراء انتخابات بتكليف من الأمم المتحدة وتحت إشرافها لا يمكن أن تعرقلها السلطة القائمة بالاحتلال أو دول خارجية تزرع وكلاء لها وتتدخل في الشؤون الفلسطينية.

وقد تشمل الخطوات الصغيرة المطالبة بأن يحترم الجميع احتراماً صارماً الوضع الراهن فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس – وهو وضع قائم انتهك بصورة منهجية. ولا يعود هذا الوضع الراهن إلى قرارات الأمم المتحدة العديدة بشأن القدس أو إلى فترة الانتداب البريطاني فحسب؛ بل إنه متجذر منذ عهد الحكم العثماني، وقد تم التوصل إليه على مدى عقود عديدة من الحرب والدبلوماسية. وكما رأينا في الأسابيع الأخيرة، فإنها تلعب بالنار، وهي نار آثِمة لسماحها بالعبث بالوضع الراهن، كما هو الحال منذ عقود عديدة، في فترة الحكم الأردني للجزء الشرقي من المدينة، ولا سيما منذ الاحتلال والضم الإسرائيليين في عام ١٩٦٧.

وينبغي أن تشمل الخطوات الكبيرة إعادة التأكيد بقوة على اللبنات الأساسية للنظام الدولي، فيما يتعلق بفلسطين، كما تم وضعها في قرارات مجلس الأمن وقرارات الأمم المتحدة الأخرى. وتشمل هذه القرارات عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة، وهو أمر محوري في مبدأ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي اتخذه هذا الجهاز في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧؛ وعدم شرعية استعمار مواطني المحتل للأراضي المحتلة، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية جنيف الرابعة؛ وحق اللاجئين في العودة والتعويض، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)؛ وضرورة القيام بدور دولي في حل مسألة القدس، كما جاء في قرارات مجلس الأمن المتكررة.

ويتعين على المجلس أن يكرر ببساطة وبشكل واضح وصريح أن تلك اللبنات المتأصلة في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، هي الأساس الوحيد الممكن للتوصل إلى حل عادل ودائم من شأنه أن يخفف من حدة الحالة بشكل غير مسبوق. وأتفهم مدى صعوبة تحقيق الإجماع اليوم، حتى حول تلك النقاط التي صوت المجلس أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى بالإجماع أو بالإجماع تقريبا في الماضي، ولكن مجرد تكرارها أمر بالغ الأهمية.

وتتمثل إحدى الخطوات الكبيرة الأخرى في أن يؤكد المجلس على صلاحياته وأن يضغط بقوة من أجل هيكل أكثر تعددية وأقل انفرادية لحل قضية فلسطين. إن النهج الانفرادي الذي ساد منذ بعثة غونار جارنغ، واندثر في نهاية الستينات، قبل نصف قرن، قد فشل بشكل واضح في إحلال السلام في فلسطين أو إسرائيل، وقد حان الوقت لاستبداله بجهود أكثر تعددية وأقل تحيزاً. وأفهم أن السلطة لها امتيازاتها ولا يمكن تجاهلها، ولكن حان الوقت لندرك أن قرنا من الفشل المطلق ينبغي أن يجعل هذا الجهاز يبحث عن طريقة أفضل، أكثر تعددية، لتنظيم مفاوضات من تلك الأحادية الجانب التي ما فتئت تتبع دون نجاح حتى الآن.

والخطوة الأكبر بكثير، وإن كانت خطوة لا ينبغي أن يكون من الصعب على هذا الجهاز أن يعتمدها، أو أن يقبلها المجتمع الدولي، هي المبدأ القائل بأنه في أي حل متوقع في فلسطين – إسرائيل، يجب أن يتمتع جميع مواطني الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وكلتا المجموعتين بالحقوق والأمن على أساس المساواة الكاملة. وأيا كانت الحقوق التي يتمتع بها أحد الشعبين، يجب أن يتمتع الآخر بها أيضا. وتشمل تلك الحقوق الحق في تقرير المصير والحقوق السياسية والمدنية والإنسانية والدينية.

وهذه ليست فكرة بعيدة المنال. في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، صوتت الجمعية العامة لصالح إقامة دولتين في فلسطين. تم تأسيس واحدة في نهاية المطاف، والأخرى لم تؤسس. وعلى الرغم من كل عيوبه العديدة وكل ما تجسد فيه من ظلم لحق بالأغلبية العربية الساحقة من السكان الفلسطينيين في ذلك الوقت، فقد تضمن قرار الجمعية العامة ١٨١ (د–٢) أساسا يمكننا أن ننظر فيه ونبني عليه: وهو المبدأ الذي لا جدال فيه المتمثل في شعبين يعيشان في فلسطين/إسرائيل. وأيا كانت الطريقة التي سيبني بها هذان الشعبان علاقاتهما في المستقبل – سواء على أساس دولتين أو على أساس آخر – لا يمكن ترك الأضعف تحت رحمة الأقوى، حيث يضع حليفه القوي ثقله لترجيح كفة الميزان المختل بالفعل. وهنا يمكن لمجلس الأمن، ويجب عليه، أن يؤدي دورا بالإصرار على أن يكون مبدأ المساواة الكاملة في الحقوق والقانون الدولي الأساس الرئيسي لأي حل دائم.

وأعرف قليلا عن الصعوبات التي يجب أن يواجهها ممثلو أعضاء المجلس والدول التي يمثلونها في معالجة هذه المسألة المستعصية. وأدرك أنها قضية لها صدى عميق في إطار السياسة الداخلية لبلدانهم وتثير مشاعر عنيفة لدى جميع الأطراف. ومع ذلك، فإن هذه هي اللحظة المناسبة لمواجهة تلك المشكلة الصعبة بجرأة وتصميم لتحقيق مفاهيم الحق والمبادئ والعدالة والمساواة من أجل تجاوز عقود من النفعية أعطت صورة لعملية جوفاء، من الواضح أنها، لم تجلب السلام إلى فلسطين أو إلى الشعبين اللذين يعيشان هناك. وكما كتبت مؤخرا، بدلا من إحلال السلام، فإن جهود الأمم المتحدة والأطراف الخارجية في فلسطين غالبا ما فشلت في منع المزيد من التشريد، والمزيد من البؤس، والمزيد من الحرب. ولعل الفرصة التي تتيحها الأزمة الأخيرة في فلسطين وإسرائيل تقود مجلس الأمن إلى بذل جهود من شأنها كسر ذلك النمط ووضع الشعبين على الطريق نحو سلام عادل ودائم ومستدام وأمن حقيقي ومتساو.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد الخالدي على إحاطته. وأود أن أشكره على تشاطر مقترحاته وآرائه استنادا إلى بحوثه الطويلة الأجل. وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين الآخرين على إسهاماتهما في الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين.

السيد منصور (فلسطين): أشكركم، سيدي الرئيس، على جهودكم القيمة طوال هذا الشهر منذ بدء العدوان علينا. والشكر موصول لكافة الأخوة والأصدقاء في هذا المجلس في تعاونهم معكم لوقف هذا العدوان منذ اليوم الأول، من خلال عقد عدة جلسات رسمية لمجلس الأمن – سواء المغلقة أو المفتوحة منها وعلى مستوى وزاري – لوقف العدوان على شعبنا الفلسطيني ومقدساتنا وممتلكاتنا. وأود كذلك أن أشكر السيد الدكتور فينسلاند ومن خلاله الأمين العام على ما يبذلان من جهود من أجل التقدم نحو السلام والعدالة في منطقتنا. وأود كذلك أن أشكر السيد لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وأود أقدم له الشكر باسم فلسطين على كافة الخدمات التي تقدمها الأونروا لملايين اللاجئين الفلسطينيين. وأود كذلك أن أعبر عن شكري العميق لصديقي وأخي البروفيسور رشيد الخالدي على مداخلته القيمة.

لقد فشلت إسرائيل. فشلت في هزيمة الوعي الفلسطيني وتفكيك انتمائه الوطني واختزاله. فعلى مدار ٧٣ عاما، وضعت

أدهى السياسات وتبنت أبشع الممارسات وهددت بأخطر الخطط ونفذت أشد العقوبات. ودفعت بالموارد الهائلة لتغيير الواقع التاريخي والجغرافي والديموغرافي لوطننا، ظناً منها أن بعد ذلك كله سيأتي جيل فلسطيني يقر بالهزيمة ويستسلم لها.

ولكن اليوم وبعد مرور ما يزيد عن سبعين عاما من النكبة، ينهار المخطط الإسرائيلي أمام عنفوان جيل فلسطيني ناشئ، أكثر تشبثا بالوطن وتعلقاً بالحياة، صانعاً للوحدة ومؤمناً بحتمية النصر. إننا جيل بعد جيل لم نر سوى فلسطين التي نحمل لون ترابها، لأنه بكل بساطة لا بديل عن الحق والحرية. ولا دوام للاحتلال مهما تفوقت ترسانته الحربية وتكنولوجياته العسكرية، ومهما عتا مكره الاستعماري.

لقد فشلت إسرائيل في تضليل وعي شعوب العالم، وبات وجهها الاستعماري العنصري مكشوف، وأصبحت حججها بالية. ولم يعد بإمكانها الاختباء وراء ردات فعلها الهجومية بتوجيه التهم الجاهزة لمن يجرؤ على انتقاد احتلالها ويطالبها بإنهائه، ولمن يعلن تضامنه مع فلسطين وقضيتها العادلة. فهناك أيضا جيل عالمي لا يهاب إسرائيل ولا يأبه بتهديداتها.

فكيف يمكن لإسرائيل بعد اليوم أن تُخفي نظام الفصل العنصري الذي تفرضه وملامحه تسطع في كل مكان من النهر إلى البحر؟ كيف ستبرر ما تسميه ”حق العودة“ لليهود بعد مرور خمسة آلاف سنة، وتنكر حق عودة الفلسطينيين إلى وطنهم وديارهم بعد مرور ٧٣ عاما؟ كيف ستبرر التهجير القسري في الشيخ جراح وسلوان وتدعي أنها كانت ملكا لليهود يوما وهي تنكر ملكية الفلسطينيين في كل فلسطين التاريخية؟ كيف ستبرر قانون القومية العنصري الذي يمنح الحقوق لليهود وينكرها على الفلسطينيين؟ . كيف ستبرر هدم بيوتنا وتدمير ممتلكاتنا وتجريف حقولنا وسرقة مياهنا وسبل عيشنا، وفي المقابل تدعي ’حقها‘ في بناء المستوطنات على أرضنا والحواجز والجدار على طريقنا؟ كيف ستبرر العنف والتخريب والتحريض ضد مقدساتنا المسيحية والإسلامية وتدعي أن استعمارها ما هو إلا حق ديني عقائدي، وتطالب باسترجاع جثامين قتلاها وهي تدفن مئات الشهداء الفلسطينيين في مقابر الأرقام وتحتجز جثامينهم فريسة صقيع الثلاجات وتحرم ذويهم من دفنهم بشكل كريم؟

كيف ستبرر أن قوة الاحتلال لها الحق المطلق فيما تسميه الدفاع عن النفس، وتجرم كل فلسطيني يدافع عن بيته وعائلته وأرضه وحقه في ممارسة العبادة في المسجد الأقصى والحرم الشريف وكنيسة القيامة في مواجهة الحصار واعتداءات الجيش وإرهاب المستوطنين؟ كيف ستبرر أن محاكمها تبرئ الإسرائيلي مهما كانت جريمته، وتدين الفلسطيني مهما كان حقه، وكيف ستبرر أنها تطالب العالم بالتعاطف مع أطفالها في الملاجئ وتستهجن إدانة خطفها لأطفالنا من بيوتهم ومدارسهم وقنصهم في حاراتهم وملاعبهم، وقتلهم نياماً في أحضان أمهاتهم وآبائهم؟ كيف ستبرر هذا كله ومن سيصدقها بعد هذا كله!

ألم تأتكم التقارير الأممية كلها محذرة من الوضع الإنساني الكارثي في قطاع غزة واستمعنا اليوم إلى جزء منها؟ وأن الحياة هناك على حافة الانهيار، وتنذر بتجدد العنف بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل على مدار ١٥ عاماً؟ ألم يثُر الشباب الفلسطيني هناك في مسيرات العودة الكبرى لمدة عام كامل مطالبين بحقوقهم وبرفع الحصار الإسرائيلي الجائر الذي وصفه كافة الخبراء الأمميين بأنه مناف للقانون الدولي وأنه بمثابة عقاب جماعي على الفلسطينيين في غزة؟

ألم نأتكم مراراً محذرين من مغبة مساس إسرائيل بالقدس المحتلة ومقدساتنا المسيحية والإسلامية، واستمرار استفزازاتها في الحرم الشريف، ومن استمرار سياسة التهجير القسري في البلدة القديمة وحي الشيخ جراح وسلوان وفي كل فلسطين؟

ألم تأتكم إسرائيل دوماً بتعنت وبصلف المحتل المستبد، مشرعة في وجهكم تهمة معاداة السامية، تُبرر كل انتهاكاتها الصارخة وكأنها تحظى باستثناء يضعها فوق القانون، تهاجم

كل من يطالبها بوقف بناء المستوطنات في الضفة، واحترام الوضع القانوني للقدس، واحترام الوضع التاريخي القائم في الحرم الشريف، ورفع الحصار عن قطاع غزة، وتتهرب بلا خجل من التزاماتها القانونية ومسؤولياتها كسلطة قائمة بالاحتلال؟

إن تدهور الأوضاع في دولة فلسطين المحتلة، وخاصة ما حدث مؤخراً في القدس وفي قطاع غزة، هو من صنيع إسرائيل، هو نتيجة حتمية لسياساتها القمعية واحتلالها الاستعماري.

واليوم نقول لمجلسكم الموقر إن وقف العدوان الإسرائيلي على غزة لم يُنه الكارثة، وأنه لم يُعِد الشهداء للحياة ولم يُعد البيوت لوضعها قبل أن تدمر، لم يُنج الأيتام من اليتم ولم يعوض الثكالى عن فقدان محبيهم. كما أن تأجيل قرار المحكمة الإسرائيلية بشأن التهجير القسري في الشيخ جراح وسلوان لم يحم العائلات من بطش المستعمرين ولم يُنه مأساة القدس المحتلة، ولم يوقف الاستفزازات الإسرائيلية في المسجد الأقصى ولم يوقف تغيير طابع المدينة، وذلك كله لم يوقف شراهة إسرائيل بضم المزيد من الأرض الفلسطينية المحتلة، وتهجير الفلسطينيين والتضييق عليهم وعلى حريتهم في أرضهم.

اليوم نقف جميعاً – وكما قال البروفيسور رشيد الخالدي – على مفترق طرق، إن تُرك الأمر لإسرائيل فإنها حتماً ستختار ذات الطريق ونفس النهج، ستختار أن تفرض علينا الأبرتايد والضم والحصار والدمار، وتطالب هي بالأمن والاستقرار، فهي لا تقر بفشل سياساتها الاستعمارية العنصرية، مصدر العنف وأساس الصراع.

ونحن الفلسطينيون لن نركع! لن نستسلم لهذا الاحتلال اليائس! وهذا ما على إسرائيل أن تدركه، هذا هو الواقع الذي يجب على إسرائيل مواجهته، أن الشعب الفلسطيني بكباره وصغاره ونسائه وشيوخه لن يركع، وسيبقى طالباً للحرية والاستقلال وحقه في تقرير المصير أينما وجد. ونحن لا نقبل إلا بالطريق التي تؤدي إلى حرية شعبنا وتصون كرامته الوطنية والإنسانية وتضمن له حقوقه كاملة كما نصت عليها الشرائع الدولية.

أما بالنسبة لمجلسكم والمجتمع الدولي، لقد حددتم الرؤية الدولية للسلام منذ عقود، واشتملت قراراتكم على مرجعيات وأسس الحل، كما حددتم واجبات الأطراف وواجبات الدول بعدم الاعتراف بالأعمال غير الشرعية، وعدم منح مرتكبيها أي شكل من أشكال الدعم، وضرورة التمييز ما بين الأرض المحتلة ودولة الاحتلال، واحترام وضمان احترام القانون الدولي. وعليكم الآن تنفيذ هذه القرارات وإنجاز السلام العادل والشامل، كما هو منصوص عليه في قرارات مجلس الأمن العديدة وقرارات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

لقد حافظتم على الإجماع الدولي ووقفتم سداً منيعاً ضد كل محاولات شرعنة الاحتلال والاستعمار وتحريف مرجعيات الحل، ومع رحيل إدارة الرئيس ترامب والأوهام التي كانت تسوقها، وعودة الولايات المتحدة إلى الإجماع الدولي وإعادة تفعيل الرباعية الدولية، لا يكفي بعد اليوم التأكيد على ما نص عليه القانون الدولي، ولكن واجبكم هو العمل على تنفيذه وليس مطالبتنا بالصبر. صبرنا كثيراً كثيراً كثيراً، والنبي أيوب الفلسطيني هو نبي الصبر ونفذ صبرنا، لأن كل ساعة تحمل معها المزيد من الآلام والدماء. إلى متى تريدون أن نصبر؟ لحين تكرار المجزرة؟ أو حتى يكبر الطفل في زنازين الاحتلال، أو تُهجر العائلة للمرة الثالثة والرابعة، أو تتوسع المستوطنة وتغلق شرايين الحياة في القدس والأغوار، أو إلى حين يكبر جيل بأكمله لم يعرف من الحياة إلا الحصار والحرمان؟

تجري معركة الوجود في فلسطين وفي قلبها القدس على أرض الواقع، بيتا بيتا، وفي أروقة البلدة القديمة وفي أقصانا وقيامتنا وعلى كل تلة وفي كل حي وقرية ومخيم. ولن يتحقق السلام في مدينة السلام إلا بالاعتراف بالسيادة الفلسطينية واحترام الوصاية الهاشمية. ومسؤوليتكم ليست فقط تبني القرارات

هنا بل تغيير الواقع هناك، حماية الفلسطيني هناك، الانتصار للحرية هناك، وتحقيق السلام هناك.

إن إعادة إعمار قطاع غزة المحاصر أولوية قصوى وتقديم المساعدة الصحية والإنسانية العاجلة للنازحين يجب أن تتم بشكل فوري، خاصة في ظل الجائحة العالمية. ولكن أنتم ونحن ندرك جيدا أن الحل في قطاع غزة يجب أن يكون جذريا يفضي إلى رفع الحصار الإسرائيلي بشكل كامل عن قطاع غزة والسماح بحركة الفلسطينيين بشكل يضمن إنعاش الحياة الاقتصادية، ودخول الوقود والمعدات الطبية والأدوية ومواد البناء وتشغيل محطة الكهرباء بشكل مستدام، مما ينهي المعاناة والمأساة التي يعيشها الفلسطينيون منذ ١٥ عاما، بشكل يسمح لكل الطاقات والكفاءات الشبابية في غزة بالوصول إلى أقصى قدراتهم في العمل والإبداع.

أثبتت الأسابيع الماضية ادعاء إسرائيل بأن قضية فلسطين خرجت من الوجدان العربي والإسلامي والدولي وأنها أصبحت قضية هامشية هو ادعاء باطل وكاذب. فلسطين هي القضية التي لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها لا إقليميا ولا دوليا. وإذ نشيد بكل الجهود الإقليمية والدولية لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، ولإطلاق عملية سياسية جدية تضع قضية فلسطين، قضية الشرق الأوسط، في أعلى سلم الأولويات، نعيد ونؤكد على أن نجاح العملية السياسية مرهون بوقف العدوان على شعبنا وأرضنا ومقدساتنا وبقدرة مجلسكم على تنفيذ قرارته وبقدرة المجتمع الدولي أن يلفظ ازدواجية المعايير، وأن يفرض احترام القواعد الدولية التي تبناها وكرسها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات الأممية.

نحن الشعب الفلسطيني شعب حي، رغم كل القتل والدمار، حي بتاريخه وفكره وتراثه، وحضارته، وثقافته وشعره وأحلامه وإبداعه وشجاعته وتعدديته وحبه وغضبه وتسامحه ووطنيته وإنسانيته. نحن شعب يشبه أرضه وينتمي لها ولا يتخلى عنها، إما يسكنها أو تسكنه، جيلا ثائرا وراء جيل...كأننا عشرون مستحيل. هنا في فلسطين لنا ماض وحاضر ومستقبل.

شاء من شاء وأبى من أبى.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة فورمان (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد مر أسبوع تقريبا منذ دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ، وبينما اتضحت بعض الأمور، لا يزال هناك بضعة أشياء لم تتضح بعد. فمن الواضح أن هذا ليس نزاعا بين إسرائيل وأهل غزة أو بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إنه نزاع بين إسرائيل وحماس.

إن سكان غزة هم ضحايا حماس وليسوا عدونا. ومن الواضح أن المسؤولية الكاملة عن التصعيد تقع على عاتق حماس – وهي منظمة مصنفة دوليا كمنظمة إرهابية ذات أيديولوجية مماثلة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. فقد أطلقت حماس بشكل عشوائي أكثر من ٣٠٠ ٤ صاروخ على المدنيين الأبرياء في القدس وتل أبيب ومدن أخرى في جميع أنحاء إسرائيل. أي بمعدل نحو ٤٠٠ صاروخ في اليوم. وأي بلد آخر يواجه تهديدات مماثلة لمواطنيه كان سيتصدى لها تماما كما فعلت إسرائيل.

ومن الواضح أيضا أن هذا التصعيد لا علاقة له بالنزاع القانوني في الشيخ جراح أو بالأحداث التي وقعت في المسجد الأقصى. فخلال شهر رمضان وطوال بقية العام، يصلي مئات الآلاف من المسلمين بسلام في المسجد الأقصى. وكانت حماس، وليس إسرائيل، هي من عكرت صفو السلام، وحرضت المتطرفين على تخزين الحجارة والقنابل الحارقة في المسجد الحرام، التي ألقيت فيما بعد على المصلين اليهود والشرطة.

وكان على إسرائيل أن تستعيد السلام، بما يتفق مع سياستها القديمة العهد المتمثلة في كفالة حرية العبادة في جميع الأماكن المقدسة في القدس. وقد استخدمت حماس الأحداث

التي وقعت في المسجد الأقصى كذريعة للإرهاب. وما من عذر يبرر الإرهاب الذي ينبغي إدانته دائما. ولا يمكن للمرء أن يغض الطرف عن حقيقة أن أعمال حماس لتصعيد التوترات وتأجيجها لم يكن له علاقة تذكر بإسرائيل، وأنها كانت مرتبطة ارتباطا مباشرا بالسياسة الفلسطينية الداخلية، حيث تحاول حماس تأكيد أسبقيتها على السلطة الفلسطينية.

وقد نجحت العمليات التي قامت بها إسرائيل في تدمير جزء كبير من البنية التحتية الإرهابية التابعة لحماس. فاستهدفت إسرائيل أكثر من ١ ٥٠٠ من الأصول الإرهابية في غزة. وتم تدمير أكثر من ١٠٠ كيلومتر من شبكة الأنفاق المستخدمة لأغراض الإرهاب التابعة للحركة وتم تحييد أكثر من ٢٠٠ إرهابي. وقد نفذنا تلك العمليات بينما نبذل كل ما في وسعنا للحد من الخسائر في صفوف المدنيين.

وتشعر إسرائيل بحزن عميق إزاء الخسائر التي وقعت في صفوف المدنيين في غزة. فكل خسارة في الأرواح تشكل مأساة. ونحن كبلد يضع قدسية الحياة في المقام الأول، نشعر بالحزن لفقدان كل شخص بريء سقط في هذا النزاع. ومن ناحية أخرى، من الواضح أن حماس ارتكبت جريمة حرب مزدوجة بإطلاق النار على المدنيين الإسرائيليين في حين كانت تختبئ وراء المدنيين الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، تحاول حماس باستخفاف زيادة عدد الضحايا من جانبها، وتحمل مجلس الأمن على لوم إسرائيل على تلك الخسائر المأساوية. ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن حماس هي المسؤولة عن الوفيات من كلا الجانبين. فإسرائيل تقوم بعملياتها بما يتفق تماما مع قانون النزاعات المسلحة، بما في ذلك القواعد المتعلقة بالتمييز واتخاذ الاحتياطات أثناء الهجوم والتناسب.

وإن رد مجلس الأمن على الحقائق المذكورة أعلاه يبعث على القلق. ففي بيانه الصحفي (SC/14527)، تجاهل المجلس تماما إطلاق أكثر من ٤ ٣٠٠ صاروخ على المدنيين الإسرائيليين من داخل المناطق المأهولة بالسكان في غزة. ولم يعترف المجلس حتى بأن ٦٨٠ من تلك الصواريخ قد فشلت عملية إطلاقها وسقطت على مسافة قصيرة في غزة، مما أسفر عن مقتل وإصابة عشرات الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، يتجاهل المجلس حقيقة أن حماس، أثناء نقل المعونة الإنسانية إلى غزة عبر معبر كرم أبو سالم، تعمدت إطلاق قذائف هاون باتجاه المعبر، مما أسفر عن مقتل مدنيين اثنين وإصابة كثيرين آخرين. وبسبب تلك الهجمات، كان لا بد من إغلاق المعبر الحدودي من أجل سلامة جميع المعنيين وأمنهم، ولم يتسن دخول تبرعات المعونة الدولية المدنية إلى غزة.

والواقع أن البيان الصحفي لمجلس الأمن تجاهل حماس تماما. كيف يمكن أن يكون هناك بيان حول وقف لإطلاق النار اقتضته أعمال منظمة إرهابية دون ذكرها على الإطلاق أو الإقرار بالدور الذي تلعبه إيران في تسليح هذه المنظمة الإرهابية وتمويلها وتدريبها؟ لقد تباهى إسماعيل هنية زعيم حماس علنا بتلقي الأموال والأسلحة والدراية التكنولوجية من إيران، مما يثبت مرة أخرى الدور المدمر الذي تلعبه إيران في المنطقة.

من الأمور الأخرى التي تم تجاهلها تماما في البيان الصحفي مسألة الأسرى أو المفقودين الإسرائيليين المحتجزين لدى حماس في غزة. وإسرائيل ملتزمة بمصير هدار غولدنغ، وأورون شاؤول، وأفيرا مانغستو، وهشام السيد؛ وتصر على بذل المجتمع الدولي كل ما في وسعه لضمان عودتهم.

إن تجاهل هذه الأمور لن يؤدي إلى زوالها. بل في الواقع، في هذه الحالة، فإنه سيفاقم الأمور. ويجب على أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي إدانة حماس والإعراب عن تأييدهم لحق إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها. ونشكر البلدان التي فعلت ذلك أصلا.

يجب على مجلس الأمن أيضا أن يدعو إلى نزع سلاح حماس. وأي مساعدة ترسل إلى الشعب الفلسطيني يجب ألا

تقع في أيدي الإرهابيين. ويجب وضع آليات فعالة لضمان عدم حدوث ذلك. إن عدم إدانة حماس أو محاولة استحداث أي نوع من التكافؤ الأخلاقي بين منظمة إرهابية قاتلة وبلد ديمقراطي يتصرف وفقا للقانون الدولي، منظمة تشجع الإرهاب، وتعزز معاداة السامية، وتلحق الضرر بالفلسطينيين الذين يعيشون في غزة وتدمر أي فرصة للحوار.

أطلقت حماس الصواريخ عشوائيا على المدنيين الإسرائيليين الأبرياء، بينما كانت تستخدم الفلسطينيين كدروع بشرية لأنها تعرف أن الكثيرين في المجتمع الدولي سيمنحونها تصريحا مجانيا. وهم يعلمون أن اللوم عن الخسائر في الأرواح سيلقى على إسرائيل. ولسوء الحظ، مرة أخرى، أثبت البعض أنها على حق.

إن عجز وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عن ذكر حماس، ناهيك عن إدانة الجماعة الإرهابية الإسلامية لمهاجمتها قوافل المساعدات الإنسانية أو لإطلاقها الصواريخ عشوائيا على السكان المدنيين الإسرائيليين، عزز في الواقع أهداف حماس الإرهابية. وحتى تور فينسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ذكر أن الإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون ينتهك القانون الإنساني الدولي، ويجب أن يتوقف فورا.

لكن الأونروا، بدلا من ممارسة نفوذها على حماس لوقف إطلاق النار العشوائي على إسرائيل، انخرطت خلال عملية ”حارس الأسوار“ في تحريف الحقائق من خلال تغريدات كاذبة ونشر دعاية مسيسة، الأمر الذي يتعارض مع ولاية الوكالة. وكل بيان يتم التوصل إليه بشأن العملية يخفق في إدانة حماس أو في الاعتراف بالمسؤولية عن جرائم الحرب، ويشجع المنظمة بفعالية على مواصلة إرهابها.

بيد أن الخطر في هذه البيانات لا يتوقف عند تعريض حياة المزيد من الإسرائيليين والفلسطينيين للخطر، بل يعرض للخطر أيضا حياة اليهود في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في بلدان أعضاء المجلس. إن الإنحاء باللائمة على إسرائيل عن مقتل الفلسطينيين بسبب حماس، سواء أكان ذلك بشن الهجمات المباشرة أو باستخدامهم كدروع بشرية، واتهام إسرائيل بالقيام برد غير متناسب يستند إلى مقارنة مبسطة بين الخسائر الإسرائيلية والفلسطينية، الأمر الذي يخدم آلة الدعاية التابعة لحماس ويشعل نيران معاداة السامية.

وفي حين كانت الصواريخ تستهدف المدنيين الإسرائيليين، عمل الغوغائيون الموالون للفلسطينيين في جميع أنحاء العالم على استهداف اليهود والمؤسسات اليهودية. وأصبحت الاعتداءات اللفظية والجسدية جزءا من الخطاب المشروع، مما وضع المواطنين اليهود في ظروف تعرض حياتهم للخطر. إن الإنحاء باللائمة على اليهود عن الوفيات التي تسببت فيها جماعة إرهابية إنما يغذي أقدم التسميات المجازية المعادية للسامية. وقد بدأت تظهر بالفعل نتائج هذه البيانات الخطيرة. ويمكننا أن نرى ونسمع بوضوح الهجمات المعادية للسامية التي تنطلق من المسيرات والمظاهرات المؤيدة للفلسطينيين، أي شن الهجمات على اليهود والمؤسسات اليهودية، إلى جانب تشويه صورة إسرائيل والدعوة إلى إبادتها.

لم يكن هناك قط مثال أوضح على حقيقة أن معاداة الصهيونية تعني معاداة السامية. العلاقة بين معاداة الصهيونية والهجمات البغيضة المعادية للسامية على اليهود التي قامت بها جماعات مؤيدة للفلسطينيين خرجت إلى الشوارع. ونتوقع من كل بلد في جميع أنحاء المعمورة أن يتخذ إجراءات فعالة في مكافحة معاداة السامية، وأن يتحمل مسؤوليته عن حماية اليهود والطوائف اليهودية، وأن يحاسب الجناة.

كذلك فإن الآثار المدمرة المترتبة على تشجيع حماس وعدم مساءلتها سيكون لها أيضا أثر كارثي دائم على شعب غزة. عندما انسحبت إسرائيل من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥، تركت وراءها عمدا دفيئات زراعية وهياكل أخرى كان من شأنها

أن تمكن السكان الفلسطينيين هناك من الازدهار. وإسرائيل والمجتمع الدولي مستعدان لمساعدة غزة على الازدهار، ولكن لدى حماس خطط أخرى. فمنذ سيطرتها على الأراضي في عام ٢٠٠٧، وبعد معركة داخلية أعدمت فيها أعضاء من جماعة ينتمون إلى حركة فتح الفلسطينية المنافسة، قامت حماس بإنشاء نظام مستبد وحولت غزة إلى مركز للإرهاب. وبدلا من استخدام المعونة الدولية أو المواد الأساسية لبناء المنازل أو المكاتب أو المصانع، أنشأت شبكة من أنفاق الإرهاب تحت الأرض. ووضعت مقرها في مبنى سكني متعدد الطوابق، وخزَّنت صواريخها وقذائفها داخل المدارس.

إن حماس القوية تعني جر المزيد من المعاناة على شعب غزة. ومن المهم للغاية ألا تستخدم المعونة المقدمة في تعزيز قدرة حماس بأي شكل من الأشكال.

أخيرا، إننا إذ نتطلع إلى المستقبل، من الحتمي لنا أن نفهم أن عدم محاسبة حماس وتمكينها من زيادة قوتها ونفوذها السياسيين يضران بأي نوع من أنواع الحوار. وستعمل إسرائيل دائما على الدفع قدما بعجلة السلام. وإن اتفاقات إبراهيم مثال واضح على نوايا إسرائيل السلمية.

بيد أن حماس ما برحت تشكل عقبة أمام السلام. وترفض حماس مبادئ المجموعة الرباعية. وترفض قبول حق إسرائيل في الوجود. وترفض نبذ العنف أو الاعتراف بالاتفاقات السابقة.

لا ينبغي أن يكون هناك شك في أنه إذا عزز المجتمع الدولي حماس، سيجعل احتمال أن تحل حماس محل السلطة الفلسطينية أقوى بكثير، وسيقضي على فرصة الحوار في المستقبل بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لا يوجد شيء لمناقشته مع منظمة إرهابية ملتزمة بإبادة الناس. وكما قال الرئيس بايدن، لا يمكن أن يكون هناك سلام في المنطقة ما لم يعترف الجميع بإسرائيل بوصفها دولة يهودية مستقلة. لقد أوضحت حماس بأنها لن تفعل ذلك أبدا.

ينبغي الاستفادة من وقف إطلاق النار الذي استمر أسبوعا واعتباره فرصة لمنع حماس من الاستمرار في إرهاب شعب إسرائيل أو شعب غزة. ويجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره الانضمام إلى إسرائيل في منع حماس من النمو عسكريا وسياسيا على حد سواء. هذه هي الطريقة الوحيدة للحيلولة دون حدوث جولة أخرى من العنف، وهي الطريقة الوحيدة للإبقاء على فرص الحوار وعلى مستقبل أكثر إشراقا وينبض بالحياة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*) (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

أود أن أسترعي انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة ٥٠٧، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تماشيا مع التزام مجلس الأمن بجعل الجلسات المفتوحة أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته الشاملة وعلى كل العمل الذي قام به فريقه لدعم جهود وقف إطلاق النار وتهدئة الحالة في الأسبوعين الماضيين.

أشكر أيضا السيد لازاريني على اطلاعنا على آخر التطورات، وعلى العمل المنقذ للحياة الذي قامت به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في ظروف صعبة للغاية. وأشكر السيد الخالدي على الوقت الذي صرفه في تقاسم آرائه مع مجلس الأمن اليوم. وأشكر ممثلي إسرائيل، والمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب على انضمامهما إلينا.

أود أيضا أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى حكومة مصر على العمل معنا لتحقيق وقف إطلاق النار هذا، وأشكر أيضا

حكومتي الأردن وقطر والشركاء الآخرين الذين ساهموا في ذلك من خلال مساعيهم الحميدة. وقد وضعت الدبلوماسية الهادئة والمكثفة والدؤوبة على أعلى المستويات نهاية مؤقتة للعنف، والولايات المتحدة مصممة على مواصلة تلك الدبلوماسية لضمان استمرار الهدوء. ولهذا السبب أرسل الرئيس بايدن الوزير بلينكن إلى المنطقة للبناء على وقف إطلاق النار هذا، وللإعراب عن الشكر لشركائنا وتوطيد الاستقرار والأمن.

ذلك يبدأ بالاعتراف بالخسائر البشرية الهائلة الناجمة عن العنف. وفي الكثير من الأحيان يتم تخفيض عدد الضحايا إلى أرقام، ولكن وراء كل رقم شخص حقيقي: ابنة، ابن، أب، أم، جد، صديق، إنسان. وإلى جانب القتلى هناك الذين أصيبوا بجروح، جسدية أو نفسية. من أجلهم علينا إيجاد حل. فالتعاطف ليس كافيا. ونحن ملتزمون بدعم عملية التعافي. والاحتياجات الإنسانية كبيرة، وهذا هو الوقت المناسب للنهوض من أجل تلبيتها.

وبالإضافة إلى إعلاننا في آذار/مارس ونيسان/أبريل عن تقديم الولايات المتحدة مساعدات إلى الفلسطينيين بقيمة ٢٥٠ مليون دولار، أعلن وزير الخارجية بلينكن مؤخرا أن مساعدات جديدة تزيد قيمتها على ٣٨ مليون دولار ستقدم لدعم الجهود الإنسانية في الضفة الغربية وغزة. ويشمل ذلك توفير قرابة ٣٣ مليون دولار للأونروا، دعما لعملياتها الطارئة في الضفة الغربية وغزة، ومبلغ ٥,٥ ملايين دولار إضافي من المساعدات الإنسانية المقدمة عن طريق وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

وستدعم تلك المعونة المنقذة للحياة الشركاء في المجال الإنساني، الذين سيستخدمونها لتوفير الغذاء والرعاية الصحية ومواد الإغاثة والمأوى في حالات الطوارئ للمشردين بسبب النزاع الأخير. كما ستوفر الدعم النفسي والرعاية السيكولوجية لأولئك الذين عانوا من الصدمات النفسية. وسنعمل عن كثب مع الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية والشركاء الآخرين، ولن نوجه – أكرر، لن نوجه – أي مساعدة إلى حماس.

وبالإضافة إلى ذلك، أشار وزير الخارجية بلينكن إلى اعتزامنا العمل مع الكونغرس لتقديم مبلغ ٧٥ مليون دولار إضافي في شكل مساعدات إنمائية واقتصادية للضفة الغربية وغزة خلال العام المقبل. وستقطع مساعداتنا شوطا بعيدا، ولكن الاحتياجات هائلة، وخاصة في غزة. وندعو بقية أعضاء المجلس، وكذلك المجتمع الدولي، إلى دعم تلك الجهود وتقديم المساعدة الإنسانية إلى أضعف الفئات.

وكما هو الحال في أي حالة طوارئ إنسانية، تدعو الحاجة إلى التمويل وكفالة إمكانية الوصول بنفس القدر. وتتطلب الاستجابة الإنسانية الفعالة على وجه التحديد استمرار فتح معبري إيرز وكرم أبو سالم الحدوديين، وتسريع المعاملات الإدارية للقوافل الإنسانية، وكفالة نقل إمدادات الإغاثة والإنعاش إلى غزة من دون عوائق. فلنعمل معا لتهيئة تلك الظروف ومساعدة المحتاجين. وبالإضافة إلى ذلك، نحن بحاجة إلى توطيد التقدم والاستقرار الاقتصادي في كل من الضفة الغربية وغزة. ونحن بحاجة إلى تعزيز القطاع الخاص، وإلى توسيع التجارة والاستثمار.

وكما قال الرئيس بايدن، يستحق الفلسطينيون والإسرائيليون سواسية أن يعيشوا في أمان وطمأنينة، وأن يتمتعوا بقدر متساو من الحرية والفرص والديمقراطية، وأن يعاملوا بكرامة. وبينما نعمل مع الأطراف وغيرها لتلبية الاحتياجات الملحة في الميدان، دعونا نبدأ أيضا في التفكير في كيفية تيسير حياة أفضل للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، وتحويل هذا الهدوء الهش إلى وضع أكثر استدامة بكثير.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المنسق الخاص والمفوض العام والسيد الخالدي على إحاطاتهم.

على غرار مجلس الأمن في نهاية الأسبوع الماضي، رحبت فرنسا بإعلان وقف الأعمال العدائية في ٢١ أيار/مايو، وهي تدعو إلى احترامه احتراما تاما. فقد تحقق نتيجة لجهود جماعية. وقد قامت فرنسا بدورها الكامل في الدعوة إلى الوقف الفوري

للأعمال العدائية، فنسقت بشكل وثيق مع شركائها من الأردن ومصر والولايات المتحدة وأوروبا، وظلت على اتصال بالسلطات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. وبهذه الطريقة، أسهمنا في ممارسة الضغط الدولي الذي أدى إلى إنهاء القتال في ليلة ٢٠ إلى ٢١ أيار/مايو.

وكذلك كفلت فرنسا مشاركة مجلس الأمن في تلك الجهود من خلال المبادرة بتقديم مشروع قرار. ونرحب بتمكن مجلس الأمن أخير من إصدار بيان (SC/14527) عقب الهدنة. ونرحب مرة أخرى بالدور الرئيسي الذي تؤديه مصر، وبدور الولايات المتحدة، وبمساهمة بلدان المنطقة الأخرى، ولا سيما الأردن وقطر.

ويجب الآن أن تستمر الهدنة، التي تم احترامها حتى الآن، من خلال ترتيبات مستدامة لوقف إطلاق النار. وسنحرص كل الحرص على عدم إطلاق صواريخ جديدة على الأراضي الإسرائيلية. وأذكر إدانتنا القوية جدا للهجمات التي شُنت، لا سيما من قِبل حماس. وقد وقعت خسائر بشرية فادحة في صفوف السكان المدنيين بعد ١١ يوما من القتال. وعدد المشردين مرتفع للغاية، وقد دمر أو تضرر العديد من المنازل والهياكل الأساسية المدنية.

ولذلك يجب أن تمكن الهدنة من تلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا، لا سيما في غزة. وتدعو فرنسا إلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق. وترحب بالخطوات الأولى المتخذة في ذلك الاتجاه بفتح نقاط العبور للمعونة الإنسانية والأفراد. وتعتزم تخصيص عدة ملايين يورو، بالإضافة إلى معونتها السنوية، لتلبية ألحِّ الاحتياجات. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة أيضا.

وفي غزة، وبإضافة إلى الاستجابة لحالة الطوارئ، ستدعو الحاجة إلى تنفيذ برنامج أوسع نطاقا لإعادة الإعمار، ولا سيما إعادة إعمار الهياكل الأساسية المدنية الحيوية، وكذلك في المجال الطبي، بما في ذلك التصدي لمرض فيروس كورونا. ونحن على استعداد للقيام بدورنا بالكامل في تلك الجهود، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، عن طريق كفالة وصول المعونة فقط إلى الجهات المقصودة.

ويجب أن تقترن الهدنة في نهاية المطاف بتخفيف حدة التوتر في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل. ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء التهديدات بطرد الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية، وهي تهديدات ندعو السلطات الإسرائيلية إلى عدم تنفيذها، ونُذكِّر بمعارضتنا الشديدة للاستيطان بجميع أشكاله. وندعو أيضا إلى الاحترام الكامل للوضع القائم بعد عام ١٩٦٧ فيما يتعلق بالأماكن المقدسة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكف جميع الاستفزازات وجميع أشكال التحريض على الكراهية والعنف.

ويذكرنا ذلك العنف الخطير الذي دام ١١ يوما بأنه لا يمكننا إلغاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من جدول الأعمال. وإذا اخترنا التعايش معه أو نسيانه، فإنه سيعود إلينا في شكل دورات عنف جديدة.

وبدون منظور سياسي واحترام القانون الدولي، فإن نفس الأسباب ستؤدي إلى نفس العواقب. وستستمر دورات العنف واحدة تلو الأخرى، وسيكون السكان المدنيون مرة أخرى الضحايا الرئيسيين.

وتكرر فرنسا تأكيد دعمها الثابت لحل الدولتين، تعيشان في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام ١٩٦٧، وعاصمة كلتيهما القدس، وذلك في إطار القانون الدولي وقرارات المجلس. وذلك هو السبيل الوحيد لتلبية تطلعات الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وكفالة أمن الجميع.

وفرنسا مصممة على القيام بكامل دورها في الحفاظ على تلك الرؤية، بالتعاون مع جميع شركائها الدوليين. وسيواصل وزير الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية، جان إيف لودريان،

جهوده ضمن صيغة عمان، بالاشتراك مع نظرائه الألمان والمصريين والأردنيين. ونظل مصممين معا على العمل خطوة خطوة لاستعادة الثقة بين الطرفين سعيا لاستئناف المفاوضات.

وقد تم استنفار مجلس الأمن طوال هذه الأزمة. ويجب عليه الآن أن يشارك في دعم الجهود من أجل إعادة إطلاق العملية السياسية.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنظر إلى آخر التطورات، أرحب بالقائمة الموسعة لمقدمي الإحاطات، وأشكرهم على وجهات نظرهم.

وقد ذكَّرتنا أحداث الأسبوعين الماضيين مرة أخرى بأن حل المشكلة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين، مهما بدا بعيد المنال، سيتطلب إبداعا في التفكير وزخما جديدا. فكل دورة من دورات النزاع تثير الشكوك حول جميع الاتفاقات والآليات الدولية. وحتى عندما تهدأ التوترات، تذكرنا التقارير والإحاطات الشهرية للمجلس بأن الوضع الراهن لا يوفر سوى فرص ضئيلة للتوصل إلى حل. نحث الطرفين – الإسرائيليين والفلسطينيين – على إعطاء حل النزاع المستوى الملائم من الاستعجال الذي يتطلبه وإعادة الانخراط في تطبيع العلاقات والمفاوضات المباشرة.

ترحب كينيا بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة مصرية في ٢١ أيار/مايو. ونحن ندرك أيضا أنه من أجل استمرار وقف إطلاق النار يتواصل بذل العديد من الجهود الثنائية والإقليمية الأخرى لخفض التصعيد والوساطة. ونحن نقدر أيضا الجهود المتفانية التي بذلتها تونس والنرويج والصين وفرنسا في البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في ٢٢ أيار/مايو بشأن وقف إطلاق النار في غزة (SC/14527). نشيد بكل تلك الجهود، بما في ذلك استمرار انخراط المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينسلاند، إلى جانب عمل الأمين العام أنطونيو غوتيريش والمبعوثين الخاصين للمجموعة الرباعية للشرق الأوسط. إن مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة صاحبة المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، سيتعين عليه أن لا يضمن استمرار وقف إطلاق النار فحسب بل أيضا وقف الأعمال العدائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

لقد أيدت كينيا باستمرار المفاوضات الدبلوماسية، التي تجري في بيئة يسودها السلام، من أجل التوصل إلى حل الدولتين الذي تعيش فيه إسرائيل وفلسطين داخل حدود آمنة ومعترف بها، وعلى أساس حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧. وينبغي التأكيد على جميع الجهود الإقليمية والدولية من جانب تعددية الأطراف وأن تسترشد بالآليات الدولية المتفق عليها، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

إن الخسائر والإصابات البشرية، والآلاف من حالات التشريد، وهدم المنازل والبنية التحتية الحيوية، والآثار النفسية وغيرها من أشكال الأذى – وكل ذلك داخل فلسطين الشديدة الهشاشة ووسط جائحة عالمية – ستتطلب تحديد خطوات فورية للوقاية والتعافي، ليس في غزة فحسب بل أيضا في القدس وتل أبيب والضفة الغربية. إن الزيارة الميدانية والبيان الذي أدلت به نائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة، السيدة لين هاستينغز، يكشفان أن التداعيات على الاقتصاد والصحة والأمن الغذائي على أرض الواقع ستتطلب تنسيقا متعدد القطاعات وفيما بين الوكالات.

وترحب كينيا بإطلاق النداء الإنساني من أجل جهود إعادة الإعمار وتوفير السلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والوقود والأدوية. وفيما يجري القيام بأعمال إنسانية وإعادة الإعمار، تعتقد كينيا أنه ينبغي بذل الجهود لرصد ومنع استغلال المقاتلين لها. فلا يمكننا أن نسمح بأن يعاني الشعب الفلسطيني من استخدام أغراضه المدنية لإخفاء أسلحة وشن هجمات، مما يستتبع تلقي ضربات انتقامية ضد المتطرفين، وهو ما يؤدي بعدئذ إلى مزيد من المعاناة بين الفلسطينيين.

إننا نؤيد الدور المستمر لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى باعتبارها عنصرا أساسيا في تعزيز الجهود الإنسانية. ونشجع على إعادة فتح معبر كرم أبو سالم وتوفير إمكانية وصول الشحنات الإنسانية بشكل كامل.

وبقدر الحاجة إلى المعونة الإنسانية ونفعها، ثبت أن نداءات التمويل بعد جولات النزاع ليست نهجا مستداما. فكما ذكرت في البداية، يجب أن نعيد التفكير في كيفية تجنب جولة النزاع المقبلة ومعالجة الأسباب الكامنة وراء الأعمال العدائية. إن الجهود الإنسانية تتطلب التكامل، مع إرساء لبنات أساسية ومؤسسات مستدامة. لقد حان الوقت لكي يمنع المجتمع الدولي اندلاع الصدام المقبل وأن لا ينتظره. وربما حان الوقت أيضا للبدء في الحديث عن بناء السلام والتنمية المستدامة في إطار هذه الحلقة المتصلة من النزاع.

يتعين على المجلس أن يعيد النظر في الملف السياسي وأن ينشط جهوده، بالشراكة مع دول المنطقة والدول المجاورة، من أجل إجراء مفاوضات مباشرة وحل مسائل الوضع النهائي باعتبار ذلك سبيلا لإحلال سلام دائم وآمن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

وتواصل كينيا دق جرس الإنذار إزاء الكيفية التي يمكن بها للأعمال العدائية، مثل تلك التي شهدناها في الأحد عشر يوما تلك، أن تؤثر بشكل غير مباشر فتؤجج نيران التطرف بل والكراهية على الصعيد العالمي. فلقد لاحظنا مدى السرعة التي اقتنصت بها الجماعات الإرهابية والداعمون لها الفرصة لتجديد رسالتهم المتعلقة بالتطرف والتجنيد في جميع أنحاء العالم. لا يمكن لأي سبب أن يبرر إطلاق حماس للصواريخ ضد أهداف مدنية في إسرائيل، أو استغلال البنية التحتية المدنية، أو استخدام الدروع البشرية، أو إخفاء الأسلحة داخل أعيان مدنية. وتؤكد كينيا من جديد إدانتها الشديدة لهذه الأعمال، لا سيما بالنظر إلى الأضرار الجانبية التي ألحقتها بسكان ضعفاء ومدنيين أبرياء، ولا سيما الأطفال.

وإذ نركز على الحل السياسي لهذا النزاع الطويل الأمد، لنضع أيضا تدابير للوقاية والتخفيف من أجل معالجة مسألة التطرف والتشدد الممتدين عبر عدة أجيال، وخاصة بالنظر إلى التطور المتزايد للأسلحة والاستراتيجيات التنفيذية التي تستخدمها هذه الجماعات حاليا.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات – المنسق الخاص فينسلاند، والمفوض العام لازاريني، والبروفيسور الخالدي – على إسهاماتهم القيمة.

منذ أسبوع تقريبا تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، وذلك في أعقاب الجهود التي بذلتها مصر وقطر والأمم المتحدة والولايات المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. لقد رأينا خلال ١١ يوما من القتال آلاف الصواريخ تطلقها حماس وغيرها من الجماعات المسلحة من غزة على إسرائيل، فضلا عن القصف الإسرائيلي العنيف لغزة.

إننا ندين جميع الهجمات على المدنيين. وكما أوضح المنسق الخاص، فإن الخسائر في صفوف المدنيين كانت كبيرة، وقد تضرر الأطفال بشكل خاص. يتحتم الآن أن تنفذ جميع الأطراف وقف إطلاق النار وأن تحترمه بشكل كامل. علاوة على ذلك، يجب إعطاء الأولوية لتقديم المعونة الإنسانية للسكان المدنيين في غزة. نحن ندعو إلى وصول الجهات الفاعلة الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق من أجل تقديم الغذاء والخدمات الصحية وغيرها من الإغاثة الإنسانية، بما في ذلك الضروريات، مثل الوقود والغاز.

وكما أُعلن في الأسبوع الماضي، ستزيد النرويج دعمها الإنساني في فلسطين إلى إجمالي أكثر من ١٢ مليون دولار في عام ٢٠٢١. وبوصفنا من كبار المانحين لصندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، سوف نسهم أيضا في تخصيص الصندوق لمبلغ ٤,٥ مليون دولار للاستجابة الإنسانية في غزة.

وعلى الرغم من أننا ركزنا جميعا على تحقيق نهاية سريعة للنزاع الأخير، ينبغي ألا ننسى المسائل الأساسية. لم يحدث هذا التصعيد من فراغ. فما دام الاحتلال الإسرائيلي مستمرا ولا توجد عملية سياسية نحو الحل، سيتواصل باستمرار اندلاع جولات مماثلة من النزاع. إن الاشتباكات التي وقعت في القدس الشرقية، بما في ذلك الحرم الشريف وجبل الهيكل، وكذلك عمليات الإخلاء المحتملة في الشيخ جراح وسلوان، توضح كيف أن الوضع الحالي غير مستدام. وما زلنا نتابع بقلق بالغ الحالة المتوترة في الضفة الغربية.

ينبغي للطرفين، وكذلك للمجتمع الدولي، اغتنام هذه الفرصة لتكثيف الجهود لاستئناف المفاوضات من أجل حل الدولتين. ونحن نقدر الدور الهام الذي تضطلع به في هذا الصدد المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، وكذلك دور بعض البلدان في المنطقة.

يجب أن نواصل جهودنا لتعزيز الركيزة المؤسسية لحل الدولتين. إن النرويج، بوصفها رئيسة لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، تظل تركز على جدول أعمال بناء الدولة وجهود المانحين والشركاء من أجل تعزيز الاقتصاد الفلسطيني وتحسين الوضع المالي للسلطة الفلسطينية. ويشمل جدول الأعمال هذا منذ عام ٢٠١٤ أيضا إعادة إعمار غزة وتحسين حياة سكانها. وبما أن سكان غزة يواجهون مرة أخرى دمارا واحتياجات إنسانية هائلة، يجب علينا جميعا أن نبني استجابتنا على حقيقة أن قطاع غزة سيظل جزءا لا يتجزأ من فلسطين.

وينبغي أن تسترشد جهودنا الرامية إلى تلبية الاحتياجات الهائلة لغزة بهدفنا المتمثل في الإسهام في بناء فلسطين، ويجب أن تكفل جهودنا الهدوء والأمن لجميع المدنيين.

وتظل لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني الآلية الأنسب لتنسيق المساعدة المقدمة إلى غزة. فهي تجمع بين الأطراف والمانحين والشركاء الإنمائيين. وتقدم صورة شاملة عن احتياجات فلسطين التنموية والإدارية، مع وضع السلطة الفلسطينية في مكان الصدارة.

وستعقد النرويج اجتماعات عمل على مستوى الخبراء لمواءمة الأولويات وتقديم توصيات حالما تتمكن الأمم المتحدة والبنك الدولي من تقديم تقييمهما للأضرار والاحتياجات. وسنقيم كيف يمكن مواصلة عمل الهياكل والآليات التي تم تمويلها بالفعل وتعمل، مثل آلية إعادة إعمار غزة، وإجراء التعديلات اللازمة. كما نعيد تأكيد اعتزامنا عقد اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني على المستوى الوزاري في أواخر أيلول/سبتمبر أو أوائل تشرين الأول/أكتوبر، بالتعاون مع الجهات الراعية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فضلا عن الشركاء الإقليميين وغيرهم.

وسأختتم مداخلتي ببضع كلمات عن دور مجلس الأمن. إن من دواعي سرورنا أن المجلس تمكن من الاتفاق، في ٢٢ أيار/مايو، على بيان صحفي للترحيب بوقف إطلاق النار والدعوة إلى تقديم المساعدة الإنسانية (SC/14527). ومن الأهمية بمكان أن يتكلم المجلس بصوت واحد بشأن مسائل مثل هذه. فعلى عاتق مجلس الأمن تقع المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. والناس في الميدان يستمعون إلى ما يقوله المجلس – وما لا يقوله. ولذلك يتحمل المجلس مسؤولية ثقيلة عن الوفاء بولايته وتوقعات الأشخاص المتضررين من النزاع. وستواصل النرويج جهودها للإسهام في عمل المجلس وفي إيجاد الحلول.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند والمفوض العام فيليب لازاريني على إحاطتيهما الثاقبتين. كما أشكر البروفيسور راشد الخالدي على مشاركته بعرض وجهة نظره بشأن هذه المسألة.

وأرحب بممثلي فلسطين وإسرائيل في جلستنا اليوم.

وترحب فييت نام مرة أخرى بوقف إطلاق النار الذي أعلن عنه الطرفان، بعد ١١ يوما من العنف الذي أودى بحياة أكثر من ٢٠٠ شخص وجرح الآلاف من الجانبين، غالبيتهم العظمى من الفلسطينيين. ونشيد إشادة كبيرة بالجهود البناءة التي تبذلها مصر وقطر والأردن وبلدان إقليمية أخرى والأمم المتحدة والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وشركاء دوليون آخرون في ذلك الصدد.

ونود أن نشدد على أن وقف إطلاق النار لا يزال هشا للغاية، حيث أن الحالة الميدانية لا تزال متقلبة. ونحث جميع الأطراف على الالتزام الكامل بوقف إطلاق النار وجعله دائما. وبذلك فإن التزام جميع الأطراف بضبط النفس يكتسي أهمية قصوى. وما زلنا ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي أعمال أو خطاب يمكن أن يشعل دورة عنف جديدة. فالدروس المستفادة من عقود من النزاع تفيدنا بأن أي نقص في ضبط النفس، سواء من جانب فرد أو مجموعة، يمكن أن يخاطر بإشعال أعمال لاحقة تجر كلا الجانبين إلى دوامة من التصعيد. لقد حدث ذلك، ومن المرجح أن يستمر في الحدوث.

والظروف المواتية لتنفيذ وقف إطلاق النار حاسمة. ونشيد مرة أخرى بالجهود الجارية التي تبذلها البلدان والمنظمات المعنية لاستعادة الهدوء وكفالة الالتزام الكامل من قبل جميع الأطراف بوقف إطلاق النار. ونشجع جهود الوساطة للحفاظ على الاستقرار وتجنب مخاطر حدوث مزيد من التصعيد.

وكذلك يتطلب الوقف الدائم لإطلاق النار اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة أسباب النزاع. ونحث السلطات الإسرائيلية على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ووقف هدم المنازل الفلسطينية وطرد الشعب الفلسطيني. إن جميع التدابير الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي وتتعارض مع قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ونعيد تأكيد إيماننا القوي بأن السبيل الوحيد للمضي قدما هو حل الدولتين، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية تتعايش بسلام إلى جانب دولة إسرائيل، مع حدود آمنة ومعترف بها دوليا على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، وتسوية متفاوض عليها وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وندعو الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات نحو استئناف المفاوضات برؤية قوية لإيجاد تسوية عادلة وشاملة ومستدامة للقضية الفلسطينية. وتحقيقا لتلك الغاية فإن دور المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان الإقليمية والأمم المتحدة واللجنة الرباعية وغيرها من الشركاء الدوليين دور أساسي.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أؤكد على الحاجة الملحة إلى تقديم المساعدة الإنسانية للفلسطينيين، ولا سيما في غزة. فإلى جانب الخسائر البشرية، دمر العنف أو ألحق أضرارا بمجموعة واسعة من الهياكل المدنية الحيوية، بما في ذلك البنية التحتية للمياه والطاقة ومرافق الرعاية الصحية والتعليم. ويزداد الوضع إثارة للقلق في سياق جائحة مرض فيروس كورونا في قطاع غزة. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد على أهمية وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع المحتاجين. إن إعادة إعمار غزة ستستغرق سنوات وتتطلب قدرا كبيرا من الدعم المالي. وينبغي أن تكون الأولوية الآن هي إعادة بناء الهياكل الأساسية التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة. ونحن نقدر الجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والمنظمات الدولية الأخرى في تقديم الإغاثة للفلسطينيين في غزة خلال النزاع وبعده، ونواصل دعوة المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم للجهود الإنسانية وجهود إعادة الإعمار في غزة، بما في ذلك تلك التي تضطلع بها الأونروا.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينسلاند،

والمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فيليب لازاريني، على إحاطتيهما بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية. وكذلك استمعنا بعناية إلى البروفيسور الخالدي.

وأود أن أرحب بلندا توماس – غرينفيلد، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، في جلسة اليوم. فهذه هي الجلسة الأولى لمجلس الأمن بالحضور الشخصي التي تشارك فيها في قاعة المجلس. إنها ليست في القاعة الآن، ولكن أعتقد أن رودني هنتر سينقل ترحيبنا، الذي أعتقد أننا جميعا نتشاطره.

تجري مناقشة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط على خلفية الأحداث المأساوية التي أودت بحياة ٢٣٠ فلسطينيا، من بينهم ٦٦ طفلا، فضلا عن ١٢ إسرائيليا. ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا والجرحى. إن سكان قطاع غزة في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، بما في ذلك من خلال إعادة بناء البنية التحتية. ويمكن للأونروا، التي ندعم عملها، أن تؤدي دورا رئيسيا في هذا الصدد. ونأمل أن يكون تمويل الوكالة في ظل الظروف الصعبة الحالية مستقرا.

وقد شعرنا بالارتياح والسرور عندما علمنا أن وقف إطلاق النار قد تم في منطقة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. فقد عملنا، من جانبنا، بنشاط منذ البداية لوضع حد للأعمال العدائية وتعاونًّا بشكل مكثف مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين. واستخدمنا بنشاط قنوات الاتصال التي أنشئت داخل المجموعة الرباعية. ونشكر كل من شارك في تلك العملية، وننوه بصفة خاصة بوساطة قيادة مصر وقطر. كما أسهمت الأمم المتحدة والمنسق الخاص فينسلاند إسهاما هاما في تهدئة الحالة.

وليس هناك قتال في فلسطين أو في إسرائيل اليوم. غير أن هذا لا يعني أنه يمكننا تأجيل حل القضية الفلسطينية إلى موعد لاحق. فللأسف، أثبت التاريخ مرارا وتكرارا أن هذه هي القضية الرئيسية بالنسبة للشرق الأوسط بأسره وللعالم ككل. وهذا ليس مجرد تعبير مجازي أو مبالغة. فقد رأينا جميعا مدى حساسية رد فعل الأمة الإسلامية على الأحداث التي وقعت في القدس الشرقية حول باحة المسجد الأقصى.

ومن الواضح أنه لن يكون هناك وضع سلام نهائي في الشرق الأوسط إلى أن تحل جميع المسائل. ولمنع العودة إلى المواجهة المسلحة، من الضروري تركيز الجهود الدولية والإقليمية على تهيئة الظروف لاستئناف المحادثات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الدولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود عام ١٩٦٧.

ومن العوامل التي ستساعد على تهيئة هذه الظروف رفض الخطوات الانفرادية، بما في ذلك النشاط الاستيطاني والاستفزازات التي تغضب الطرفين مراراً وتكراراً. ويجب معالجة الشواغل الأمنية لإسرائيل. ومن المهم العمل على استعادة الوحدة الفلسطينية على أساس برنامج منظمة التحرير الفلسطينية. ويجب احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس، وهنا نعلم أن الملكية الأردنية تؤدي دوراً خاصاً.

وقد أظهرت المناقشات النشطة بشأن القضية الفلسطينية خلال الأسبوعين الماضيين في مجلس الأمن، وكذلك في الجمعية العامة أن المجتمع الدولي ككل أجمع على فهمه للهدف النهائي للتسوية، فضلاً عن إطارها القانوني. ومن المهم الحفاظ على هذه الوحدة، بما في ذلك فيما بين أعضاء مجلس الأمن. ويجب أن يتحول التأييد المعرب عنه لهذه المعايير إلى إجراءات ملموسة.

ولا نعتقد أن مجموعة المشاكل برمتها يمكن حلها من قبل أي جهة فاعلة بمفردها. إذ إن القيام بذلك سيتطلب العمل معاً من خلال الجهود الجماعية. وفي هذا الصدد، ندعو مرة أخرى زملاءنا، بمن فيهم أعضاء المجموعة الرباعية، إلى النظر في مقترحاتنا بعقد اجتماع وزاري للمجموعة الرباعية، فضلاً عن اجتماع في شكل موسع بمشاركة دول المنطقة والفلسطينيين

والإسرائيليين أنفسهم. ونحن على استعداد لدراسة المقترحات والآراء في هذا الصدد، وكلما أسرعنا في بدء عملنا الجماعي، سرّعنا في استقرار الحالة في المنطقة.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند والمفوض العام لازاريني والبروفيسور الخالدي على إحاطاتهم اليوم.

وتشارك المملكة المتحدة الآخرين في الترحيب الشديد بوقف إطلاق النار. ونؤكد مجدداً شكرنا للأمم المتحدة ومصر وقطر والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى على وساطتهم. وقد نقل رئيس وزراء المملكة المتحدة خالص تعازي بلدي لأسر المدنيين الذين قتلوا، ولا سيما أولئك الذين فقدوا أطفالاً. لقد أودى النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ودورة العنف بحياة الكثيرين.

ويتعين علينا الآن أن نركز على جعل وقف إطلاق النار دائماً. لقد سافر وزير خارجية بلدي إلى المنطقة أمس والتقى بالقادة الإسرائيليين والفلسطينيين. وكما أوضح، فإن التصعيد الذي جرى مؤخراً يؤكد الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم نحو مستقبل أكثر إيجابية ومعالجة دوافع النزاع.

لقد كانت المملكة المتحدة واضحة في أن العنف ضد المصلين السلميين في المسجد الأقصى غير مقبول. إن الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن وسلامة وقدسية الأماكن المقدسة أمر بالغ الأهمية. وندعم الدور الهام للمملكة الأردنية الهاشمية كوصي.

لقد شعرنا جميعاً بانزعاج عميق من مشاهد العنف في حي الشيخ جراح. وقد كانت المملكة المتحدة واضحة في أن النشاط الاستيطاني غير قانوني بموجب القانون الدولي ويقوض آفاق السلام؛ وأن على حكومة إسرائيل أن تنهي توسعها الاستيطاني وعمليات الهدم والإخلاء في القدس الشرقية وفي أماكن أخرى في الضفة الغربية. إن الأحداث التي وقعت في الأماكن المقدسة وفي حي الشيخ جراح لا تبرر الهجمات الصاروخية العشوائية على إسرائيل من جانب حماس وغيرها من الجماعات المسلحة. وندين تلك الهجمات إدانة مطلقة. ونواصل دعوة تلك الجماعات إلى أن تنهي بصفة دائمة أعمالها التحريضية وإطلاقها الصواريخ على إسرائيل. لقد كنا واضحين بأن لإسرائيل حقاً مشروعاً في الدفاع عن النفس في الرد على الهجمات. ومن الضروري، لدى ممارسة هذا الحق، أن تتماشى جميع الإجراءات مع القانون الدولي الإنساني وأن تبذل قصارى جهدها لتجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في غزة، بما في ذلك تدمير الهياكل الأساسية المدنية الرئيسية والأضرار التي لحقت بها. ولا يزال وصول الجهات الفاعلة الإنسانية والإمدادات الأساسية بسرعة ودون عوائق إلى غزة أمراً بالغ الأهمية. ونحث على مواصلة فتح جميع المعابر من غزة وإليها، بما في ذلك توفير العلاج الطبي المنقذ للحياة.

قدمت المملكة المتحدة ٤,٥ ملايين دولار كمساعدات أولية للنداء العاجل الطارئ الذي أطلقته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية. ونشيد بالأونروا على جهودها المتواصلة ودعمها للغزيين الذين نزحوا خلال النزاع.

ولا يزال تحقيق النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيوياً لبعث الأمل لدى الشعب الفلسطيني. إذ تم كبته لفترة طويلة جداً. وندعو السلطة الفلسطينية وإسرائيل إلى استئناف الحوار بشأن المسائل الاقتصادية، وإلى إعادة عقد اجتماعات اللجنة الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة، ومعالجة الأزمة المالية وأزمة جائحة فيروس كورونا معاً.

ونشيد بجهود جميع الذين حاوروا الأطراف منذ وقف إطلاق النار في محاولة لإيجاد طريق سياسي للمضي قدماً.

ونرحب بالدعوات إلى المساواة في السلامة والأمن والحرية والسلام والكرامة للفلسطينيين والإسرائيليين.

وفي الختام، من الضروري وجود أفق سياسي طويل الأجل. ويجب أن تحفزنا الأحداث التي وقعت مؤخراً على التزامنا جميعاً بتحقيق حل الدولتين الذي يكفل وجود إسرائيل آمنة ومأمونة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع القدس عاصمة مشتركة لكلا الدولتين – وهو الحل الوحيد الذي نرى أنه يمكن أن ينهي دائرة العنف ويحقق السلام العادل والمستدام.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند على الإحاطة التي قدمها صباح اليوم، وأن أعرب عن شكر خاص أيضاً للمفوض العام لازاريني والبروفيسور الخالدي على ما طرحوه من أفكار قيمة حقاً هذا الصباح.

وترحب أيرلندا بوقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في نهاية الأسبوع الماضي بعد ١١ يوما من النزاع العنيف. وتتمثل المهمة الآن في أن تحترم جميع الأطراف وقف إطلاق النار وتحافظ عليه لتجنب خطر إراقة المزيد من الدماء. ويجب على جميع من لديهم نفوذ على الأطراف أن يواصلوا استخدام هذا النفوذ لكفالة الحفاظ على وقف إطلاق النار والبناء عليه. ويجب على القادة الإسرائيليين والفلسطينيين العمل على الحد من الخطابات والحد من التوتر.

ونرحب بتمكن مجلس الأمن في نهاية المطاف من اعتماد بيان صحفي (SC/14527) بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار. ومع ذلك، ليس لدينا أي سبب لنهنئ أنفسنا. فعجزنا كمجلس عن التفوه بكلمة واحدة متفق عليها مع احتدام النزاع لمدة ١١ يوما يمثل فشلاً واقعياً لدبلوماسيتنا الجماعية. وكما أشار البروفيسور الخالدي، فإن الأحداث التي وقعت مؤخراً وضعف استجابتنا يضعان في النصاب الصحيح حجم التحدي في رسم مسار سياسي نحو السلام المستدام في الشرق الأوسط. ويجب على المجلس أن يتحمل مسؤوليته. ويجب أن ندعم الأطراف لمواجهة ذلك التحدي والمساعدة على إنهاء دائرة العنف وسفك الدماء.

وفي أعقاب النزاع مباشرة، من الضروري تلبية الاحتياجات الإنسانية، ولا سيما بالنسبة للسكان المنكوبين في قطاع غزة. وقد أعلنت أيرلندا عن تمويل إضافي لكل من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) واليونيسف في غزة، ونحث جميع المانحين على زيادة دعمهم في هذه اللحظة الحرجة، بما في ذلك من خلال النداء العاجل المشترك بين الوكالات الذي أُطلق اليوم.

وتشعر أيرلندا بقلق بالغ لأن مباني الأونروا، ومن بينها المستشفيات والمدارس، قد تضررت خلال العمليات العسكرية في غزة. وتضطلع الوكالة بدور إنساني حيوي في غزة ويجب حمايتها. وأشيد بالموظفين المتفانين في الأونروا، من خلال المفوض العام لازاريني، وبوكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية التي قدمت خدمات ودعماً في غاية الأهمية طوال الأزمة وما زالت تفعل ذلك الآن.

وندعو إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، إلى تيسير وصول الإغاثة الإنسانية دون عوائق. وندعو حماس إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى قطاع غزة.

وتؤيد أيرلندا اتباع نهج متكامل لإعادة الإعمار. ونجدد دعوتنا لإسرائيل لإنهاء الحصار المفروض على غزة. إن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب أن تأخذ جهود إعادة الإعمار ذلك في الاعتبار.

ويجب على السلطات الإسرائيلية والفلسطينية أن تبدأ تحقيقات، وفقاً للمعايير الدولية، في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني أثناء سير الأعمال العدائية. وتقع على عاتق

جميع الأطراف، بما فيها إسرائيل وحماس وغيرهما من الجماعات المسلحة، مسؤولية احترام القانون الدولي الإنساني.

لقد ألحقت الأزمة الأخيرة خسائر فادحة، لا سيما بالفلسطينيين. وأزهقت أرواح العديد من الفلسطينيين والإسرائيليين الأبرياء بلا داع ومزقت حياة كثيرين غيرهم. وتؤكد هذه الأحداث المروعة الحقيقة البسيطة التي مفادها أنه لا يمكن تجاهل القضية الفلسطينية أو وضعها في ذيل القائمة.

وتكرر أيرلندا دعوة الأمين العام للزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين إلى تجاوز إعادة الهدوء وتشجيع الحوار الجاد لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن تكون المرأة جزءاً من هذه العملية، وقد سر أيرلندا أن تيسر عقد جلسة إحاطة أمس، خاطبت خلالها رائدات من المجتمع المدني في فلسطين أعضاء المجلس.

وكما قال وزير خارجية بلدنا، سايمون كوفني، في الأسبوع الماضي (انظر S/2021/480)، يجب أن نسأل أنفسنا كيف نتجاوز دورات العنف المتكررة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. يجب أن تتوقف الهجمات الإرهابية. ولا يمكن تبرير هذه الهجمات ولا ينبغي ذلك. ويجب وقف انتهاك القانون الدولي، متمثلا في توسيع المستوطنات غير القانونية إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويجب وقف عمليات طرد الفلسطينيين من منازلهم في القدس الشرقية وأماكن أخرى في الضفة الغربية. ويجب وقف هدم الممتلكات الفلسطينية وعنف المستوطنين وما يقومون به من تخويف وتحريض.

ويجب أن نعترف بأن هذه الأعمال، التي تحدث بمعدل غير مقبول منذ سنوات عديدة، تشكل مصدراً للتظلم المشروع بين الشعب الفلسطيني وتقوض آفاق السلام والمصالحة. ويجب على المجلس أن يطلب من الإسرائيليين والفلسطينيين أن يفوا بالتزاماتهم وأن يمتثلوا للقانون الدولي. ويجب صون الحقوق الأساسية، ولا سيما حقوق حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، واحترامها على قدم المساواة بين الجميع.

ونعتقد أن المجلس ينبغي له، بالعمل المنسق مع المجموعة الرباعية والدول العربية الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، أن يحث الطرفين الآن على بذل جهود جادة ومتواصلة من أجل إجراء مفاوضات ذات مصداقية. إن إيجاد أفق سياسي حقيقي نحو حل الدولتين عن طريق التفاوض، تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والمعايير المتفق عليها، أمر أساسي لبناء مستقبل سلمي يمكن للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء التمتع في ظله بالمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص.

السيد الأدب (تونس): في البداية، أتوجّه بالشكر إلى السيد تور فينسلاند على إحاطته الهامة وعلى مساهمته القيّمة في جهود وقف التصعيد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أشكر السيد فيليب لازاريني المفوّض العام للأونروا والبروفيسور رشيد الخالدي على إحاطتيهما. ونجدّد الإعراب عن بالغ تقديرنا لما بذله الأمين العام للأمم المتحدة من جهود لوقف إطلاق النار.

كما نحيّي جهود المجموعة الدوليّة في الدفع باتجاه وقف التصعيد والعدوان، والتي انخرطت فيها تونس على أعلى المستويات وبشكل مكثف وبالتنسيق مع الدول الأعضاء في المجلس. كما نشيد بمساهمات كل الأطراف الدولية والإقليمية، ولا سيما المجموعة الرباعية ومصر وقطر والأردن.

تنعقد هذه الجلسة في ظرف يتّسم بالهدوء الحذر في الأرض الفلسطينية المحتلّة على إثر الإعلان عن وقف إطلاق النار منذ ما يقارب الأسبوع. إلاّ أن ما يتردّد من أنباء حول تواصل الأعمال الاستفزازية من قبل جماعات المستوطنين وقوات الاحتلال على المدنيّين الفلسطينيين في القدس الشرقية يبعث على الانشغال إزاء إمكانية انفلات الأوضاع مجدّداً، وما قد ينجرّ عن ذلك من تداعيات مدمّرة، لا على الأراضي الفلسطينية المحتلّة فحسب بل على المنطقة بأسرها.

وبالنظر لدقّة وحساسيّة الوضع، تدعو تونس مجدّداً المجموعة الدولية، ولاسيّما مجلس الأمن، لتحمّل مسؤولياتها لحمل القوة القائمة بالاحتلال على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والتوقّف عن انتهاكاتها ومخطّطاتها التوسعية ومشاريعها الاستيطانية وعن أيّ أعمال أحاديّة من شأنها دفع الأوضاع نحو العنف والدمار وتقويضُ أيّ فرص لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط.

كما تجدّد تونس، في نفس السياق، مطالبة المجتمع الدولي بضمان الحماية للسكّان المدنيين الفلسطينيين وبوضع حدّ للحصار الجائر على قطاع غزّة ومختلف أشكال العقاب الجماعي الأخرى المسلّطة على الفلسطينيين.

في ظل أعمال القمع والترويع التي مارستها قوّات الاحتلال على المتساكنين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وعدوانها السافر على قطاع غزّة، وما أسفرت عنه من مئات الضحايا وآلاف الجرحى، من بينهم عدد كبير من النساء والأطفال، والدمار الواسع في البنى التحتية، تهيب تونس بالفاعلين الإقليميين والدوليّين العمل على الرفع من مستوى المساعدة والاستجابة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، ولا سيما في قطاع غزّة، ومساندة جهود البناء وإعادة الإعمار. كما تجدّد التأكيد على أهميّة الاستجابة لنداءات وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لدعم تدخلاتها الإغاثية الطارئة وتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها لما يزيد عن ٥,٥ مليون لاجئ فلسطيني. وتثني تونس، في هذا السياق، على الجهود الاستثنائية التي ما فتئت تبذلها كافّة هياكل الأمم المتحدة والهياكل الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك على الدعم السخي للجهات المانحة من أجل دفع هذه الجهود.

إنّ ما خلّفه العدوان الأخير على الأراضي الفلسطينية المحتلة من ضحايا وآثار إنسانية ونفسيّة واجتماعية طويلة المدى ودمار في البنى التحتية وخسائر اقتصادية فادحة، في ظلّ الأوضاع الاستثنائية المنجرّة عن الحصار وانتشار جائحة كوفيد-١٩، يمثّل حلقة أخرى تضاف إلى معاناة الشعب الفلسطيني من سياسات القمع والتنكيل التي تمارسها سلطات الاحتلال على امتداد عقود دون حسيب ولا رقيب.

وهنا نتساءل: ...

ألم يحن الوقت بعد ما يزيد عن السبعة عقود من الاحتلال والقتل والدمار والتهجير لتحقيق العدل وإعادة الحقوق لأصحابها وفرض احترام قرارات الشرعية الدولية من أجل إنهاء هذا الاحتلال الغاشم وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة ؟ وإلى متى سيتواصل تحدي سلطات الاحتلال للمجموعة الدولية واستهتارها بالقانون الدولي وبقرارات الشرعية الدولية؟ ومتى سيتسنى لفلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة؟

ونعيد التأكيد على أننا اليوم أمام مسؤولية تاريخية لتجديد انتصارنا للحق والعدل وانحيازنا للشرعية الدولية من أجل خدمة الأمن والسلم الدوليين وإعادة الاستقرار إلى المنطقة. ومن هذا المنطلق، فإننا نجدد الدعوة إلى تحرك دولي جامع وموحّد، بالتنسيق بين مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والأطراف الإقليمية، لتهيئة الظروف الملائمة لضمان انخراط فاعل وملزم للأطراف المعنية في مسار عملي لإعادة إطلاق مفاوضات جادة وذات مصداقية وفق جدول زمني محدد، من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط على أساس القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، ومرجعيات التسوية المتفق عليها، ومبادرة السلام العربية.

وستواصل تونس جهودها داخل مجلس الأمن وفي مختلف المحافل الإقليمية والدولية بالتعاون والتنسيق مع الدول الشقيقة والصديقة من أجل تحقيق ذلك. كما ستظل ثابتة في دعمها

المبدئي لنضال الشعب الفلسطيني الشقيق من أجل إنهاء الاحتلال، واسترجاع حقوقه المشروعة التي لا تسقط بالتقادم، وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود ٠٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وتسوية كافة قضايا الوضع النهائي.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والسيد فيليب لادزاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والسيد رشيد الخالدي على إحاطاتهم.

لقد كانت الحالة في القدس الشرقية وغيرها من الأراضي الفلسطينية محور تركيز مجلس الأمن في الأسبوعين الماضيين. وخلال اجتماعات المجلس هذه، أعربت الهند عن قلقها العميق إزاء العنف في مدينة القدس القديمة، ولا سيما خلال شهر رمضان المبارك، وإزاء احتمالية القيام بعمليات إخلاء في حي الشيخ جراح وحي سلوان في القدس الشرقية، وهي منطقة تشكل جزءا من ترتيب يسرته الأمم المتحدة. كما شددنا على ضرورة احترام الوضع التاريخي الراهن في القدس.

ونرحب بالإعلان عن وقف إطلاق النار ونقر بالدور الهام للمجتمع الدولي وأعضاء المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وبلدان المنطقة في تيسير وقف إطلاق النار وفي مواصلة ما يبذلونه من جهود من أجل بناء السلام. لقد أدى وقف إطلاق النار إلى وقف التدهور الحاد في الحالة الأمنية واستعادة الهدوء النسبي. ومع ذلك، لا تزال الحالة هشة. ونكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف بأن تلتزم بأقصى درجات ضبط النفس وأن تتجنب القيام بأعمال العنف والاستفزاز والتحريض والتدمير.

وقد أسفرت حلقة العنف الأخيرة عن سقوط خسائر في الأرواح البشرية الثمينة، بما في ذلك حياة مواطن هندي. ونعرب عن تعازينا العميقة لجميع الأسر المتضررة. إن الإيصال الفوري للمساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما في غزة، وضمان التدفق السلس للمعونة الإنسانية إلى غزة من خلال قنوات تم التحقق منها، أمران يكتسيان أهمية.

ومن جانبنا، تواصل الهند تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية للسلطة الفلسطينية على الصعيد الثنائي ومن خلال المساهمات في الآليات التي تقودها الأمم المتحدة. وما برحت الهند تدعم دوما الدور القوي الذي تضطلع به الأونروا في التنمية البشرية والخدمات الإنسانية.

وسوف تشكل إعادة التأهيل وإعادة الإعمار الآن جانبا هاما من جهود المجتمع الدولي في غزة، ويجب منحها الأولوية. وينبغي أن تظل السلطة الفلسطينية نقطة ارتكاز هذه المساعدة لضمان تحقيق رفاه جميع الفلسطينيين ومصالحهم.

وحتى في الوقت الذي نركز فيه على الحالة الراهنة، يجب أن نؤكد على ضرورة استئناف الحوار بين إسرائيل وفلسطين من أجل حل الدولتين. فلم يؤد غياب إجراء مفاوضات مباشرة ومجدية بين الطرفين إلا إلى توسيع فجوة انعدام الثقة، الأمر الذي يزيد بدوره من فرص حدوث تصعيد مماثل في المستقبل. ومع استمرار جهود إعادة التأهيل، من المهم للمجتمع الدولي والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، على وجه الخصوص، أن يبذلا كل الجهود لاستئناف هذه المفاوضات المباشرة.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن حل الدولتين من خلال مفاوضات مباشرة ومجدية بين الجانبين بشأن قضايا الوضع النهائي هو وحده الذي سيحقق سلاما دائما يرغب فيه ويستحقه شعبا إسرائيل وفلسطين.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أتوجه بالشكر للمنسق الخاص فينسلاند، والمفوض العام لازاريني، والسيد الخالدي على إحاطاتهم التي جاءت في الوقت المناسب. كما أرحب بممثلي فلسطين وإسرائيل في مجلس الأمن.

ترحب المكسيك، مثلها مثل الأعضاء الآخرين في المجلس، بالإعلان عن وقف إطلاق النار الذي دخل حيز النفاذ يوم

الجمعة الماضي. ونرحب كذلك بجهود الوساطة التي بذلتها مصر وقطر وغيرهما، والتي اكتست جميعها أهمية في تحقيق ذلك الهدف. فللأسف، بعد ١١ يوما من النزاع، الخسائر، كما سمعنا مرارا وتكرارا، فادحة: فهناك ما يقرب من ٣٠٠ قتيل، و ٠٠٠ ٩ جريح، و ٠٠٠ ٧٧ مشرد، وملايين الدولارات في صورة أضرار مادية. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نلاحظ أن القتال في القدس مستمر بلا هوادة، مما يدل على هشاشة الاتفاق الذي تم التوصل إليه. وتضاف دائرة العنف هذه إلى قائمة الاشتباكات التي وقعت بين إسرائيل وفلسطين على مدى ١٣ عاما الماضية.

وفي هذا السياق، فإن خطط إعادة الإعمار والأموال المقدمة من المانحين الدوليين، التي حفزتها الهدنات المؤقتة، تساعد بطبيعة الحال، ولكنها لم تلق آذانا صاغية إلى حد ما. وما دامت الأسباب التاريخية والكامنة للنزاع لم تعالج، فإننا سنستمر في شجب حدة المواجهات التي تعقبها هدنات مؤقتة وعمليات لإعادة الإعمار.

ما من سبب يدعو الأطفال الإسرائيليين إلى الركض إلى مخبأ في منتصف الليل أو يضطر الأطفال الفلسطينيين إلى البحث عن ملاذ مؤقت في المدارس. إن الطريقة الوحيدة لكسر هذه الحلقة المفرغة وتوفير مستقبل مزدهر وسلمي للأطفال الإسرائيليين والفلسطينيين هي التنفيذ الكامل لحل الدولتين القائم على قرارات الأمم المتحدة والمعايير الدولية المعروفة – وهو حل يعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل ويدعم توطيد دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء سياسيا واقتصاديا.

وبينما تؤكد المكسيك من جديد التزامها بحل الدولتين، فإنها تحث القيادة الفلسطينية على تحديد موعد جديد ووضع خطة جديدة للعملية الانتخابية.

إن إجراء انتخابات حرة وشفافة يشكل العمود الفقري لأي دولة ديمقراطية. نحث حماس أيضا والمنظمات الأخرى في غزة على الامتناع عن إطلاق الصواريخ أو الأجهزة الحارقة، أو الانخراط في أي هجوم آخر على إسرائيل.

كذلك ندعو إسرائيل إلى تعزيز الظروف المواتية للتنمية الاقتصادية الفلسطينية السلمية والمزدهرة، من بين تدابير أخرى، لرفع الحصار عن غزة. وبالمثل، نحثها على إنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية وإخلائها وهدمها، فضلا عن بناء وتوسيع المستوطنات، غير القانونية بموجب القانون الدولي، والتي تمثل عقبة أمام حل الدولتين. وبالمثل، تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، نحض على الحفاظ على المركز الخاص للقدس.

نكرر دعوتنا إلى الزعماء السياسيين والاجتماعيين والدينيين بالامتناع عن استخدام الخطاب التحريضي الذي يعزز الاستقطاب الاجتماعي ويؤجج العنف.

ويرحب وفدي بالمخصصات العاجلة المقدمة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبعض الشركاء الدوليين التي تتمثل في تقديم الأموال اللازمة لبدء أعمال إعادة الإعمار في غزة. ونأمل أن تستمر مساهمات المجتمع الدولي.

في الختام، يجب أن تسير جهود إعادة الإعمار وإعادة التنشيط الاقتصادي في فلسطين جنبا إلى جنب مع تحقيق التطلعات المشروعة في تقرير المصير للشعب الفلسطيني. إن الدولة الفلسطينية المستقلة والقادرة على البقاء اقتصاديا ستفيد أمن إسرائيل. ولا شك أن مسؤولية استئناف هذه العملية تقع على عاتق أطراف النزاع. ومهما يكن من أمر، علينا نحن جميع أعضاء المجتمع الدولي التزام بدعم هذه العملية.

السيد يورغنسون (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند والمفوض العام لازاريني والبروفيسور الخالدي على إحاطاتهم.

تابعنا بقلق بالغ الجولة الأخيرة من التصعيد في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة والخسائر التي لحقت بأرواح المدنيين نتيجة العنف، ولا سيما بين الأطفال. لقد أدنا بشدة إطلاق حماس وغيرها من الجماعات المسلحة للصواريخ بدون تمييز، مع التأكيد على ضرورة التزام الطرفين بالقانون الإنساني الدولي.

ترحب استونيا بوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس. إنه لأمر في غاية الأهمية أن يحترم الطرفان احتراما كاملا وقف إطلاق النار، وأن يبذلا قصارى جهدهما لتحاشي وقوع المزيد من التوترات والعنف. ونشيد بالدور الهام الذي قامت به الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، ومصر، وقطر، وشركاء دوليون آخرون في ذلك الصدد.

إن وقف إطلاق النار يفسح المجال أمام تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى حزمة قوية من الدعم لإعادة الإعمار والإنعاش في غزة. وتخطط إستونيا لتمويل إضافي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لمعالجة الأثار الإنسانية الهائلة التي خلفها الصراع الأخير.

وبالنظر إلى الحالة الإنسانية المتردية في قطاع غزة، من الحيوي منح الأذن لوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين ومن دون عوائق، وبصورة مستدامة، والعمل من أجل إعادة الإعمار والإنعاش المستدامين.

من المهم أيضا تهدئة الحالة المتفجرة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما في ذلك حول جبل الهيكل/الحرم الشريف. ويجب إنهاء جميع أعمال الاستفزاز، والتحريض، والعنف، والتدمير. ويجب احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة. كما ندعو إسرائيل إلى وقف استمرار التوسع الاستيطاني، ووقف عمليات الإخلاء والهدم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، لأنها تتعارض مع القانون الدولي.

ونحض جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب تزيد من حدة التوترات، وتقوض قدرة حل الدولتين على البقاء.

لا يمكن التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني إلا من خلال إجراء مفاوضات مجدية. ونهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بهدف التوصل إلى حل الدولتين، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته الشاملة عن الحالة في الشرق الأوسط. كذلك أشكر السيد فيليب لازاريني، الذي تقوم وكالته بعمل رائع في فلسطين المحتلة، والسيد رشيد الخالدي على إحاطتيهما.

أرحب بوجود ممثلي فلسطين وإسرائيل هنا.

أود أيضا أن أشكر الرئاسة الصينية على الدينامية والفعالية التي تحلت بها طوال هذا الشهر في تنظيم سائر جلساتنا عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك جلسة اليوم التي منحتنا فرصة للالتئام شخصيا.

لقد تابعت النيجر باهتمام بالغ آخر التطورات في المنطقة، ولا سيما وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٢١ أيار/مايو بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والذي أنهى أحد أشد تصعيدات العنف فتكا في السنوات الأخيرة.

وبينما صمتت المدافع قبل أسبوع تقريبا، لا يزال الوضع الأمني على الأرض محفوفا بالمخاطر. إن تصاعد الحوادث بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، والخطاب الاستفزازي، والتحريض على الكراهية، وكذلك التوترات التي لوحظت في الضفة الغربية، كلها تتطلب أقصى قدر من اليقظة من جانبنا لمنع الارتداد، وضمان الاحترام الشامل لوقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد، نرحب بزيارة وزير خارجية الولايات المتحدة أنتوني بلينكن للمنطقة بغية توطيد الهدنة التي تم التوصل إليها بشق الأنفس بين الطرفين.

نهيب بالطرفين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يعرض وقف إطلاق النار

للخطر، فضلا عن التهدئة وإعادة بناء الثقة بينهما، إذ أن تلك خطوة أساسية لاستئناف محادثات السلام.

إن وقف الأعمال القتالية بين الإسرائيليين والفلسطينيين والعودة إلى الهدوء، موضع ترحيب لدينا اليوم، وهما ثمرة جهود دبلوماسية مكثفة، إقليميا ودوليا على السواء. وهذا كله يدل مرة أخرى على فعالية المشاركة الجماعية في حل النزاعات، بما في ذلك النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود مصر، وقطر، والولايات المتحدة، والأمم المتحدة وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى التي بذلت جهودا كبيرة بغية التمكن من وقف إطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

إن الأحداث التي وقعت في الأسابيع القليلة الماضية، مثلها كمثل الأحداث الدموية الأخرى التي ميزت التاريخ المضطرب للعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، تعلمنا درسا مؤداه أن دعم المجتمع الدولي أمر حاسم في جلب الأطراف إلى الحوار. لذلك ندعو المجتمع الدولي، واللجنة الرباعية، وأعضاء المجلس، والأطراف الإقليمية الفاعلة التي لها تأثير على الأطراف إلى مواصلة ممارسة الضغط اللازم من أجل إعادة إطلاق عملية السلام التي توقفت لعدة سنوات. إن تحقيق حل الدولتين، هو الحل الوحيد للنزاع، والذي أكدنا مجددا التزامنا القوي به خلال الأسابيع الماضية، يجب ألا يصيبه الشلل بأي شكل من الأشكال. يجب أن تكون من الأولويات السماح بالتعايش السلمي لهذين الشعبين، اللذين ظلا زمنا طويلا يتعرضان للعنف وسوء الفهم. ولكن إذا أردنا تحقيق ذلك فيجب حل السبب الأساسي للقضية – أي إنهاء سياسة إسرائيل الاستيطانية المنفلتة في الأراضي الفلسطينية، ووفقا لما يدعو إليه بوضوح القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

علاوة على ذلك، فإن استمرار النشاط الاستيطاني والظلم بحق الشعب الفلسطيني يشكلان تربة خصبة للسخط والتمرد، مما يؤدي بدوره إلى التطرف والعنف. وبالنسبة للفلسطينيين الذين تعرضوا للتنمر والاستشهاد، لا بد من وضع حد لقتامة المستقبل الأبدية هذه. وتماما مثلما حارب حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا نظام الفصل العنصري البغيض، فإن للفلسطينيين الحق في أن يحاربوا من أجل حرياتهم وأراضيهم، وببساطة تامة من أجل كرامتهم الإنسانية في مواجهة القمع والاستعمار.

ويعرب وفد بلدي عن أسفه للخسائر الكبيرة في الأرواح الناجمة عن التصعيد الأخير للعنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي حين أن الخسائر في الأرواح البشرية، بما في ذلك أرواح النساء والأطفال وحتى الرضع، هي أمر مؤسف للغاية، فإن موت المدنيين الفلسطينيين العزل تحت وطأة الاحتلال هو أمر غير مقبول. لقد ترك قصف الإسرائيليين غزة في حالة إنسانية حرجة. فقبل اندلاع التوترات الحالية بفترة طويلة كان قطاع غزة – وهو سجن حقيقي في الهواء الطلق – يعاني من وطأة حصار غير قانوني دام ١٥ عاما. إن حوالي ٤٣ في المائة من سكانه عاطلون عن العمل، وتبلغ الكثافة السكانية فيه حوالي ٥٠٠ ٥ نسمة لكل كيلومتر مربع. إن نظامه الصحي موشك على الانهيار لأنه يناضل مع معدل مرتفع لانتقال مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وما يفاقم هذه الحالة المأساوية بالفعل هو التدمير الكلي أو الجزئي للهياكل الأساسية المدنية المتبقية، التي كان سكان غزة يعتمدون عليها. تشمل الهياكل الأساسية المتضررة المدارس والمرافق الصحية، بما في ذلك المختبرات المركزية لفحص كوفيد-١٩، فضلا عن خطوط الكهرباء، وشبكة إمدادات مياه الشرب والمباني التجارية والسكنية. وعلى الرغم من انتهاء القتال، إلا أن مزيجا من جميع هذه العناصر يفسر التحديات الإنسانية العديدة التي تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة تمكن غزة من التعافي وتتيح لسكانها التمتع بما يشبه الحياة الطبيعية.

إننا نطلق نداء عاجلا من أجل مزيد من السخاء الدولي تجاه شعب غزة الذي طالت معاناته. لا يمكن تأخير إعادة

إعمار غزة وإنعاشها، لأن آلاف الأرواح البريئة تعتمد على ذلك. ونجاح الجهود الرامية إلى تخفيف التوترات لفترة طويلة يتوقف على ذلك. إننا نرحب بتسليم القوافل الإنسانية إلى غزة، بما في ذلك القوافل الآتية من مصر، ونرحب بالمعونة المالية التي أعلنت عنها بالفعل بعض البلدان. ومن أجل الخروج من هذه الحالة المثيرة للقلق الشديد يجب على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتخذ تدابير عاجلة وفعالة، بموجب القانون الإنساني الدولي، من أجل ضمان رفاه السكان الخاضعين لسيطرتها وبقائهم.

ترحب النيجر بالجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد تور فينسلاند، وتؤكد من جديد التزامها الكامل بدعم جميع جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته وجهود الوساطة التي بذلها. كما أشكر المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، السيد لازاريني، على إحاطته. لقد أحطنا علما بتوصياته الأربع. ونحن نقدر كثيرا المنظور المستنير للسيد الخالدي من جامعة كولومبيا. وأشكر أيضا ممثلي دولة فلسطين ودولة إسرائيل على إحاطتيهما. لقد كانت جميع الإحاطات هي أساسا حول الخسائر واليأس ودعوة عاجلة إلى تفكير جديد وتغيير في النهج.

وتأتي هذه الإحاطات في وقت بالغ الصعوبة للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما في غزة، حيث يستمر القمع والاستعمار الاستيطاني. تتابع سانت فنسنت وجزر غرينادين بقلق وفزع شديدين تصاعد العنف في غزة منذ ١٠ أيار/مايو، مما أدى إلى مقتل أكثر من ٢٥٠ شخصا؛ وسقوط أكثر من ١ ٩٠٠ جريح، معظمهم من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن؛ وأكثر من ٧٥ ألف نازح. وقد فاقم كل ذلك تدمير الهياكل الأساسية المدنية – المنازل والمدارس والمستشفيات.

وبينما نأسى على هذه الخسائر في الأرواح بين الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، نرحب بالإعلان عن وقف غير مشروط لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس، بوساطة تمت تحت رعاية مصرية. كما نشيد ببلدان المنطقة، بما فيها قطر، وبالأمم المتحدة والمجموعة الرباعية للشرق الأوسط وغيرها، لجهود الوساطة التي بذلتها. ويحدونا الأمل في ممارسة الطرفين لأقصى درجات ضبط النفس وكفالة أن يمثل وقف إطلاق النار نهاية كاملة وتامة للعنف.

علاوة على ذلك، نرحب باعتماد المجلس الأسبوع الماضي للبيان الصحفي SC/14527 بشأن وقف إطلاق النار. فتلك النتيجة تثبت مدى تصميم المجلس على تخفيف المعاناة الإنسانية في غزة على الرغم من العقبات السياسية التي أعاقت قدرة المجلس عن التصرف بحزم لمنع نشوب الأزمة.

ونحن ندين اقتحام المسجد الأقصى، الذي أسفر عن إصابة عشرات المصلين واعتقال ستة فلسطينيين. ونكرر الدعوة إلى التمسك بالوضع الراهن في الأماكن المقدسة واحترامه. ويجب أن ينتهي فورا العدوان الإسرائيلي، ولا سيما هجمات المستوطنين المتطرفين على المسجد الأقصى واقتحامه.

إن أولويتنا المطلقة اليوم هي استعادة الهدوء والوقف الفوري لمعاناة المدنيين الفلسطينيين على الأرض، ولا سيما في غزة. ويجب على المجتمع الدولي أن يلقي نظرة فاحصة على المعاناة الإنسانية الواسعة النطاق والحالة الإنسانية المتردية في غزة. ونحن ندعو في هذا الصدد إلى فتح جميع المعابر إلى غزة ونحث المجتمع الدولي على تقديم المعونة الإنسانية السريعة والاستجابة للنداء العاجل الذي وجهته وكالة الأونروا للحصول على ٣٨ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة لشعب غزة. يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتخفيف معاناتهم. علاوة على ذلك،

يجب رفع الحصار الذي دام ١٤ عاما، والذي يستنزف قدرة غزة على الحياة، باعتبار ذلك ضرورة حتمية.

في الختام، نؤكد من جديد أن حل الدولتين يظل السبيل الوحيد لتحقيق السلم والأمن الدائمين للإسرائيليين والفلسطينيين. ويتعين على المجتمع الدولي أن يجد طريقة لمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على العودة إلى المفاوضات بشأن حل الدولتين. إن غياب الحوار السياسي ينطوي على خطر كبير يتمثل في زيادة تدهور الأوضاع الأمنية في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأتكلم الآن بصفتي ممثل الصين.

أشكر المنسق الخاص فينسلاند والمفوض العام لازاريني والسيد الخالدي على إحاطاتهم.

خلال الشهر الماضي، اعتصرت التوترات الفلسطينية الإسرائيلية قلوب العالم بأسره. وقد أجرى مجلس الأمن عدة مداولات طارئة بشأن هذه المسألة وأصدر بيانا صحفيا (SC/14527) الأسبوع الماضي، رحب فيه أعضاء المجلس بوقف إطلاق النار ودعوا إلى التقيد به، وأعربوا عن حزنهم على الخسائر في أرواح المدنيين الناجمة عن العنف، وكرروا دعمهم للسلام الشامل، على أساس حل الدولتين. نأمل أن تؤدي رسالة المجلس، وهو يتكلم بصوت واحد، إلى خفض التصعيد في الحالة واستئناف عملية السلام. وتشيد الصين بالوساطة والمساعي الحميدة من قبل مصر وقطر وغيرهما. إننا ممتنون بشكل خاص للجهود الدؤوبة التي يبذلها المنسق الخاص فينسلاند.

غير أنه يجب علينا أن ندرك الهشاشة المستمرة على الأرض وضرورة أن يكثف المجتمع الدولي جهوده لضمان احترام الأطراف المعنية لوقف إطلاق النار بحسن نية، من أجل استعادة الهدوء الكامل في أقرب وقت ممكن.

فالمواجهات المتجددة في نهاية الأسبوع الماضي داخل المسجد الأقصى وخارجه تشير إلى استمرار التوترات في القدس الشرقية. ومرة أخرى نحث جميع الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أية تحركات قد تؤدي إلى تصعيد الحالة.

ويجب على إسرائيل أن تضع حدا حقيقيا للعنف والتهديدات وأعمال الاستفزاز ضد الطائفة المسلمة، وأن تحافظ على المركز التاريخي والحالي للقدس كموقع ديني مقدس وأن تحترمه، وأن تكف عن طرد الفلسطينيين وأن توقف جميع الأنشطة الاستيطانية.

إن الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مسألة تثير القلق. فقد تضافرت سنوات من الحصار في غزة وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والآن، أكثر من ١٠ أيام من الاشتباكات والاضطرابات لإغراق أكثر من مليوني نسمة من سكان غزة في ضائقة شديدة. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى العمل من دون إبطاء وتقديم مساعدة إنسانية إلى فلسطين من خلال قنوات متعددة، فضلا عن دعم التمويل الطارئ لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وندعو إسرائيل إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية ورفع الحصار عن غزة بالكامل في أقرب وقت ممكن.

وسترسل الصين مليون دولار نقدا إلى فلسطين كمساعدات إنسانية طارئة، وستقدم تبرعا بقيمة مليون دولار للأونروا وستقدم ٢٠٠ ألف جرعة من لقاح كوفيد-١٩. وبالإضافة إلى ذلك، سنواصل بذل كل ما في وسعنا لمساعدة الشعب الفلسطيني بطرق تلبي احتياجاته العملية.

لقد ظلت القضية الفلسطينية الإسرائيلية على جدول أعمال الأمم المتحدة لأكثر من ٧٠ عاما. وكل مرة تحدث فيها اضطرابات في الوضع الفلسطيني - الإسرائيلي، تكون جرس إنذار لسيادة القانون والعدالة على الصعيد الدولي وتلقي بثقلها على الضمير الإنساني وتختبر فعالية الآليات المتعددة الأطراف. وتذكرنا الجولة الأخيرة من النزاع مرة أخرى بأنه لا يمكننا أن

نسمح لعملية السلام في الشرق الأوسط بأن تخرج عن مسارها أو أن ندفع بقضية فلسطين إلى الهامش أو أن نغفل معاناة الشعب الفلسطيني وحقوقه التي يستحقها عن جدارة أو أن ننسى القرارات الملزمة العديدة التي اتخذها مجلس الأمن أو أن نتهرب من المسؤولية التي يجب أن يضطلع بها المجلس.

وقد أشار معالي السيد وانغ يي، عضو مجلس الدولة ووزير خارجية الصين، في معرض إلقائه كلمة أمام الجلسة الطارئة لمجلس الأمن في ١٦ أيار/مايو (انظر S/2021/480)، إلى أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة إلا على أساس حل الدولتين. ولن يتحقق السلام والأمن الدائمان للجميع حقا في الشرق الأوسط إلا بعد حل قضية فلسطين بطريقة شاملة وعادلة ومستدامة.

يجب علينا أن ندفع الطرفين إلى استئناف الحوار على قدم المساواة في وقت مبكر وإعادة بناء الثقة والتغلب على خلافاتهما وإيجاد طريقة للعيش في سلام جنبا إلى جنب. ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان التي لها تأثير على فلسطين وإسرائيل، أن يتخذ موقفا موضوعيا ومحايدا وأن يعمل جاهدا لتيسير عملية السلام في الشرق الأوسط، مع تعزيز التنسيق الدولي وتعزيز التآزر من أجل السلام.

تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وبذلك، يجب عليه أن يتخذ إجراءات قوية لمعالجة القضية الفلسطينية – الإسرائيلية وأن يعيد تأكيد التزامه الثابت بحل الدولتين ودعمه له.

وتؤيد الصين، بوصفها صديقا حقيقيا للشعب الفلسطيني، استئناف محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل على أساس حل الدولتين في أقرب وقت ممكن. وتؤيد الصين الإنشاء المبكر لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. فهذا هو الحل النهائي الذي يجعل التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل ممكنا. وندعو جميع الأطراف في المجتمع الدولي إلى دعم المساواة والعدالة والإنصاف والضمير الحي وممارسة تعددية أطراف حقيقية وتقديم إسهاماتها الواجبة للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

وبما أن هذه هي آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر أيار/مايو، أود أن أعرب عن خالص تقدير الوفد الصيني لأعضاء المجلس وللأمانة العامة على كل الدعم القوى والمساعدة اللذين قدموهما لنا. لقد كان شهرا حافلا. شهر اتخذنا فيه إجراءات فعالة بشأن القضايا المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن والتحديات الخطيرة الحالية التي تواجه المجتمع الدولي في مسعى لإبراز دور مجلس الأمن وبذل جهود حثيثة لصون السلم والأمن العالميين. ونود أن نشكر جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، بما في ذلك فريق الدعم الفني، وموظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين ومدوني المحاضر الحرفية وموظفي الأمن،على عملهم الشاق ودعمهم ومساهمتهم الإيجابية. وبصفة خاصة في سياق الجائحة، حيث قدموا دعمهم لنا بعد التغلب على العديد من الصعوبات التي يمكننا جميعا أن نتصورها. ولولا مشاركتهم وإسهامهم لما تمكنا من فعل ذلك لوحدنا.

وإذ تنهي الصين رئاستها، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس في تمنياتي لوفد إستونيا بالتوفيق في شهر حزيران/يونيه.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠